

التضخم اللغوي في العربية

عوامل وجوده وزيادته

د. أحمد السيد أحمد مفرح*

ama34@fayoum.edu.eg

ملخص

يدرس هذا البحث قضية تضخم الثروة اللغوية في العربية ، وعوامل وجودها وزيادتها ومدى تأثير هذه العوامل في سعة العربية المشهودة وغناها اللفظي والدلالي. وجاء البحث في مقدمة تحدث فيها عن الوفرة اللفظية العربية ، التي مكنتها من الوفاء بحاجات أهلها اللغوية وعدم عجزها أو جمودها على مر عصورها المختلفة بكل تغيرات حياة أصحابها، ومستجدات حياتهم التي أحوجتهم وتحوجهم دائما إلى ألفاظ ودلالات جديدة ومتجددة تعينهم في تعاملهم مع هذه المتغيرات وتلك المستجدات التي لا تنتهي مادامت حياتهم باقية، ثم حوى البحث قسمين، ضم القسم الأول منهما الحديث عن عوامل وفرة الألفاظ في العربية فيما يعرف بالتنمية الرأسية، وهي المعول عليها في تكثير الألفاظ ، فتحدثت فيه عن ظواهر الاشتقاق وتوليد الألفاظ، والاقتراض والتعريب من اللغات الأجنبية وترادف الألفاظ في المعنى ودوره ، وشمل القسم الثاني الحديث عن عوامل التنمية الأفقية ، وهي الخاصة بتنمية الدلالات ، فاللفظة واحدة، لكنها متعددة المعاني ، أو تُحْمَلُ دلالات جديدة لم تكن لها تضاف إلى دلالتها التي كانت لها، أو تَحُلُّ محلها، فجاء حديثي فيه عن ظاهرة المشترك اللفظي وظاهرة التضاد في المعنى ودور المجاز في تنمية الدلالات وزيادتها وتغيرات الدلالة ، حيث هي العوامل المؤثرة في التضخم اللغوي في العربية ، ثم جاءت خاتمة البحث بنتائجه وتوصياته متبوعة بهوامش البحث وقائمة المصادر والمراجع.

كلمات مفتاحية: التضخم اللغوي - تضخم العربية - عوامل التضخم.

* مدرس علم اللغة بقسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الفيوم

مقدمة

مَنْ اللهُ تعالى على الإنسان واختصه باللغة دون غيره من المخلوقات، التي لديها وسائل اتصال فيما بينها تختلف عن لغة الإنسان اختلافاً بيّناً، فهذه المخلوقات الأخرى وإنْ اشتركت مع البشر في التعبير الطبيعي عن الانفعالات كالجوع والعطش والفرح والحزن والغضب ... إلخ.

الانفعالات الجسمية والنفسية التي تعبر عنها بأصوات نسمعها كصهيل الفرس حين يُنْفَر من شيء، وحممته عند الجوع أو الاستئناس، ومثل ذلك نهيق الحمار وعواء الذئب وزئير الأسد وتصويت الدجاج والطوير وغير ذلك، أو قد يكون بصرياً نراه في هذه المخلوقات من تغير حدقة عينها ضيقاً أو اتساعاً، أو وقوف الشعر وارتفاع الظهر، أو الجري والهروب والاختفاء وغير ذلك.

أقول رغم اشتراك هذه المخلوقات مع الإنسان في مثل هذه التعبيرات عن الانفعالات المختلفة؛ فإنها لا تملك مثله هذه الوسيلة التي حباه الله بها وجعلها مرتبطة به وحده دون باقي المخلوقات، وهي "اللغة" التي عليها مدار حياته وتصريف أموره كلها؛ فبها يتواصل مع بني جنسه، فيقضي مصالحه وحاجاته معهم، ويُعبّر عن مشاعره وأحاسيسه فَرَحًا أو تَرَحًا، سعادة وحزنًا، ويقرأ ويتعلّم ويُعلّم بها، ويسجل بها علومه ومعارفه، ويعبد بها ربه، وهي أدواته في مناسباته الدينية والاجتماعية، ووسيلة من أبرز وسائله في اللهو والضحك والتسرية عن نفسه، فهي بالنسبة إليه أهم وأخطر وسيلة من وسائل تواصله مع غيره وفي حياته كلها.

وعدة هذه اللغة وعتادها الأساسيان اللذان يجعلانها قادرة على الوفاء بحاجة أصحابها يقومان على الألفاظ التي تحمل المعاني التي يريد التعبير عنها متى احتاج ذلك، فللكلمات في النظام اللغوي مكانة خاصة احتلتها- وما زالت تحتلها - في كل لغات البشر؛ فهي من أبرز البراهين على قدرة أية لغة على عون أهلها في تدبير شؤون حياتهم أو عجزها عن ذلك، أي أن ما تحويه اللغة من ألفاظ تعبر عن مختلف المعاني القديمة والمتجددة في حياة الإنسان هي سلاحه الذي يحتاجه كي يستطيع الإفادة من لغته على الوجه الذي لا يعجزه في أي جانب من جوانب حياته.

ولأهمية الألفاظ ودورها في اللغات؛ فقد اهتم العلماء بمختلف مشاربهم - وفي المقدمة منهم اللغويون- بدراسة الألفاظ ودلالاتها المختلفة، وتراثنا العربي القديم والحديث يفيض بمثل هذه الدراسات والبحوث والمؤلفات التي تؤكد فهم هؤلاء العلماء والباحثين خطورة الكلمة في اللغة؛ فامتألت رفوف المكتبات وجنباؤها بهذه المؤلفات التي تعني بالألفاظ ودلالاتها.

وقد عُرِفَت العربية بغناها العريض وتراثها الواسع في مجال الألفاظ، بما توفر لها من عوامل عديدة للتنمية اللفظية، وبما أوجده أصحابها من هذه السبل التي تنوعت بما جعل العربية من أبرز اللغات التي لم تجمد يوماً ولم تعجز في أي مرحلة من مراحل حياة أصحابها -بكل متغيراتها- من الوفاء بحاجات أهلها والناطقين بها، مهما تغيرت هذه الحاجات أو تجددت؛ ولهذا رأيت أن أقف مع هذه العوامل التي أُلِّفَ في بعضها مؤلفات كبيرة في القديم والحديث، محاولاً الإيجاز -قدر المستطاع- في عرضها؛ كي لا يطول هذا البحث أكثر من اللازم

وينفرد عقده؛ لأن كل عامل منها يصلح وحده أن يقام عليه أبحاث عدة وليس بحثاً واحداً.

وقد جاء هذا البحث في مقدمته هذه وقسمين، عرضت في القسم الأول لعوامل وفرة الألفاظ في العربية ، وشمل الحديث عن الاشتقاق بأنواعه المتعددة، ثم توليد الألفاظ ودوره، ثم اقتراض الألفاظ من اللغات الأجنبية، وبعد ذلك تحدثت عن المترادفات وأثرها، وكل ذلك فيما يعرف بالتنمية الرأسية الخاصة بالألفاظ.

وعرض القسم الثاني لعوامل تنمية الدلالات فيما يعرف بالزيادة الأفقية الخاصة بالمعاني، وتحدثت فيه عن المشترك اللفظي والتضاد والمجاز .
ثم جاءت خاتمة البحث حاملة ما توصل إليه من نتائج وما عنَّ للباحث فيه من توصيات.

ومن الله التوفيق والسداد،

الباحث.

[القسم الأول]

"عوامل الوفرة اللفظية في العربية"

حظيت العربية بوفرة في ألفاظها جعلتها في منأى عن دواعي الضعف أو العجز عن أداء مهامها، أو الموت والانقراض، مثلما أصاب لغات كثيرة أخرى ضعفت أو ماتت وفنيت ولم يبق لها أثر على الألسنة اللهم إلا في النقوش وغيرها، مما يدل على أنها كانت مستعملة في مرحلة من مراحل التاريخ، ثم تعرضت للزوال والفاء وحلّت محلها لغات جديدة، وهو ما نجت منه عربيتنا - بفضل الله إلى اليوم.

وترجع وفرة العربية في ألفاظها - التي تؤدي بالطبع إلى الوفرة في التراكيب والجمال - إلى عامل داخلي في نفسها يتعلق ببنية الألفاظ فيها وطرق تغييرها، وإلى عامل خارجي يرتبط بالجوانب الحضارية والدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية المستجدة أو المستحدثة في حياة العرب؛ مما حدا بالعربية إلى اللجوء إلى سبل متعددة تُتمى بها ثروتها اللفظية؛ كي تتمكن من مسابرة ركب التغيرات السابقة في حياة أصحابها، ومن ثم جاءت عوامل الغنى اللفظي في العربية متمثلة فيما يأتي:

أولاً: الاشتقاق:

من الطبيعي أن يأتي الاشتقاق على رأس العوامل التي تساعد اللغات بصورة عامة، والعربية بصورة خاصة، على تنمية ألفاظها وزيادتها، فمعظم اللغات تسعى للثراء اللفظي فيها بهذا الطريق أولاً؛ ولهذا أدرك علماؤنا منذ القديم قيمة الاشتقاق ودوره في هذا الشأن، فتحدثوا عنه واهتموا به فمنهم من ضمّنه مبحثاً ضمن مباحث كتاب من كتبه وهم كثير، ومنهم من أفرد له مؤلفات

مستقلة خاصة به تحمل اسمه صراحة؛ لأنه "يُعدُّ من أعظم الوسائل التي تعتمدُها اللغة وتلجأ إليها في سبيل إثراء مادتها وتوليد ألفاظها للدلالة على معان جديدة قد استحدثت أو استلزمها التطور الطبيعي للغة وأهلها، وقد أفادت العربية منه خلال تاريخها الطويل وحتى الآن"^(١).

ولأن علماء العربية اعتمدوا منهج القياس على المسموع من كلام العرب، فكانت العلاقة بين القياس والاشتقاق علاقة وطيدة والصلة بينهما وثيقة، فهو نزع لفظ من لفظ بشرط مناسبتها في المعنى والتركيب وتغايرهما في الصيغة، أو هو أخذ صيغة من أخرى مع انقائهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، لتدل الثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلافا حروفاً وهيئة كضارب من ضرب وحذر من حذر. وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يُرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ المأخوذة منها^(٢). أو هو "اقتطاع فرع من أصل يدور تصاريفه على الأصل"^(٣)، كما أنه أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى، بحيث تظل المولدة متصلة بالأصل^(٤).

هذه مجمل دلالة الاشتقاق وتعريفاته عند علماء العربية، وهو بهذا علم عملي تطبيقي يقوم على "توليد لبعض الألفاظ من بعض والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد"^(٥)، وهو بهذا يساهم في التنمية الرأسية بخلق صيغ جديدة من أصل واحد، وفي التنمية الأفقية بإيجاد معان جديدة تُفيد بما لا يُستفاد من الأصل.

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

أما عند غير العرب -وخاصة علماء الغرب- فالاشتقاق أحد فروع علم اللغة الذي يهتم بدراسة المفردات حيث يقول فندريس في ذلك: "العلم الذي موضوعه دراسة المفردات يسمى الاشتقاق Etymologies، وتتحصر في أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة، وتزويد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يُذكر فيها من أين جاءت ومتى وكيف صيغت والتقليبات التي مرت بها، فهو إذن علم تاريخي يحدد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة مع التغيرات التي أصابتها من جهة المعنى أو الاستعمال"^(٦).

فهو بهذا "علم نظري عملي يعنى بتاريخ الكلمة ويتتبع حياتها عبر العصور المختلفة"^(٧)، وهو عندهم مهم -كما عند العرب- إذ يؤكد فندريس على ذلك بقوله: "ومن ضياع الوقت أن نحاول البرهان على أهمية هذا العلم. فلم يأخذ العلماء في تأسيس الصوتيات والصرف المقارنين إلا بفضل ما وصل إليه الاشتقاق من نتائج، والاشتقاق والصوتيات والصرف يسند بعضها بعضاً"^(٨).

وقد قرّع العلماء الاشتقاق في العربية إلى ما يلي:

أ- الاشتقاق الصغير أو الأصغر أو العام أو الصرفي:

هذا النوع من الاشتقاق يقوم على "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب: من ضَرَبَ، وحَدَّرَ من حَدَّرَ"^(٩)، وهذا النوع هو الأكثر وقوعاً في العربية وهو الغالب ويقوم عليه توليد قسم كبير من ألفاظ اللغة ومنتها؛ ولذا فهو المقصود عند الإطلاق، ومن ثم جاءت تسميته

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

بالاشتقاق العام أو الصرفي^(١٠)، فعليه تقوم تصاريف آلاف الجذور في العربية إلى صيغ مختلفة ومشتقات متعددة.

ومن الغريب أن يُسمّى صغيراً أو أصغر، رغم أنه أهم أنواع الاشتقاق وأوسعها تطبيقاً في العربية؛ اللهم إلا إن كانت التسمية سببها ثبات أحرف الأصل في الفروع وعدم تغييرها، كما في الأنواع الأخرى - التي سيأتي الحديث عنها بعد- فلا علاقة بين تسميته هذه وبين دوره في اللغة؛ لأنه يؤدي أكبر الأدوار في توليد الصيغ وإنشائها؛ ولهذا فإن تسميته "بالعام"^(١١)، أو "الصرفي" أقرب إلى التعبير عن دوره الذي يؤديه للغات.

وهذا هو النوع القياسي عند العلماء؛ لأن ضوابطه ومقاييسه عندهم ثابتة؛ فإذا جاءت لفظة خارجة عن هذه المقاييس حكموا عليها بالشذوذ أو المخالفة، "إذ لا يُعقل أن يُسمع عن أصحاب اللغة جميع المشتقات في كل مادة من مواد اللغة"^(١٢)؛ ولذا كانت المقاييس الموضوعية لاشتقاق ما يحتاجه المتكلم أو الكاتب. "فقد تظل اللغة قرونًا وليس بها إلا الفعل وحده، أو المصدر وحده، حتى تدعو الحاجة إلى ما يشتق منهما"^(١٣).

لكنّ بعض قدامى اللغويين يرفضون القياس في الاشتقاق؛ حيث "يرون أنه لا قياس على كلام العرب في الاشتقاق، وأن كل كلام العرب توقيف، وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوا، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، وفي هذا القول غلُّ وإسراف في منع القياس على ما اشتقه العرب"^(١٤). ومن حُسْنِ حظِّ العربية والناطقين بها أن جمهور علمائها الكبار لم يسيروا في ركب مانعي القياس، بل أيّده واعتدوا به؛ لأنهم "يرون أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق"^(١٥)؛ ومن ثمَّ وضعوا

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

مقاييس هذا الاشتقاق وضوابطه، فلا بد من وجود ثلاثة عناصر تتوفر في المشتقات لصحتها وهي^(١٦):

١- الاشتراك في عدد الحروف التي يحويها الأصل وهي غالباً ثلاثة في العربية لغلبة الثلاثي على غيره من الجذور.

٢- أن يكون ترتيب هذه الحروف في الأصل كما هو في المشتقات منه.

٣- أن يشترك الأصل والمشتقات منه في قدر من الدلالة التي يؤديها الأصل.

وكان لوجود الاشتقاق في العربية على هذه الصورة شأن كبير في تحديد أصالة الكلمات فيها، وسبيل لمعرفة الأصيل من الدخيل الذي لا يرتبط بأصل من الأصول^(١٧).

ب- الاشتقاق الأكبر، (الكبير)، (التقليبات):

جاءت تسمية هذا النوع بالأكبر على يد ابن جنى الذي أولع به ونُسب إليه، فسماه بذلك في "باب الاشتقاق الأكبر"^(١٨)؛ إلا أن بعض الأساتذة أوردوه باسم "الكبير"^(١٩) رغم نسبه عندهم إلى ابن جنى وأنه سمّاه الأكبر، والأولى أن يُطلق اسم "الكبير" على النوع القادم وليس هذا النوع، وقد التزم بعض الأساتذة بتسمية ابن جنى له "الأكبر"^(٢٠)، وقد عرّفه بقوله: "وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية تعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه، رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل له"^(٢١).

فابن جنى يأخذ الجذر الثلاثي ويقبله على أوجه الستة الممكنة، محاولاً الوصول إلى معنى عام واحد تدور حوله هذه الصور الست والفروع التي تؤخذ

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

منها؛ فإن تعثّر في ربطها بالمعنى الذي يجمعها أو اصطدم بما يحول دون ذلك؛ فسيلجأ إلى التحويل والتأويل والخبرة والدراية باللغة ليتمكن من ذلك. ورغم اعترافنا لابن جني بقدرته العلمية وبراعته في العربية والإبداع فيها، مما لا يحتاج شهادة أو أدلة تثبت ذلك؛ لأن آراءه وآثاره ومؤلفاته هي التي تثبت هذا، وكان صادقاً حين ذكر أنه صاحب إطلاق هذا اللقب على الاشتقاق الأكبر وصاحب السبق في ذلك حيث قال: "هذا موضع لم يُسمَّه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي -يقصد الفارسي- رحمه الله، كان يستعين به ويخلد إليه مع إغواز الاشتقاق الأصغر، لكنه لم يُسمَّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مُسْتَحْسَنٌ" (٢٢).

فهو يعترف لأستاذه أبي علي الفارسي بفضل السبق في فكرته وبعض تطبيقاته، لكن التسمية والتوسع فيه فله هو دون غيره، ونحن معه في هذا. لكن الإنصاف كان يقتضي أن يعود لصاحب السبق الأول قبله وقبل أستاذه، وهو الخليل بن أحمد، مبتكر فكرة التقليلات أصلاً، تلك الفكرة التي بنى عليها ابن جني -وأستاذه الفارسي- ما جاء به، فمن كان يعرف تقليب الجذر الثلاثي إلى صورته الست قبل الخليل في معجمه العين؟. فإن كان الخليل قد طبقها في جانب الإحصاء للألفاظ ولم يتعرّض للربط الدلالي بينها كما حاول ابن جني فعله، إلا أن الخليل يبقى صاحب إطلاق فكرة التقليلات في جذور العربية كلها وليست الثلاثية فقط، وقد أورد ابن جني نفسه في كلامه عبارة "تقالبيه الستة"، ومن ثم كان عليه أن ينسب الفضل للخليل في اختراعه فكرة التقليلات، ثم يضيف إلى نفسه السبق في التسمية "بالاشتقاق الأكبر" وفكرة

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

التطبيق الدلالي، وهو ما لم يفعله، مع أن تقلبيات الخليل "هي التي أوحى إلى ابن جني بموضوع الاشتقاق الأكبر" (٢٣).

لكن -على أية حال- فقد ارتبط هذا النوع من الاشتقاق بابن جني عند كل من تعرّض للاشتقاق وأنواعه قديما وحديثا، دون إعطاء الخليل حقه في هذا؛ اللهم إلا القليل مثل الدكتور صبحي الصالح، الذي يقول: "وقد فطن الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى ١٧٥هـ) إلى هذه الروابط المعنية في الاشتقاق الكبير (يقصد به الأكبر) كما فطن إليها قبل ابن جني أستاذه أبو علي الفارسي (المتوفى ٣٧٧هـ) إلا أن الذي توسع فيها وفي ضرب الأمثلة الموضحة لها هو ابن جني نفسه" (٢٤)، وقول د. أنيس: "اقتبسوا فكرة تقليب الأصول في معجم العين للخليل وأمثاله ... فلما جاء أصحاب الاشتقاق من أمثال ابن جني وابن فارس ربطوا أيضا بين دلالات تلك الصور، واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينها، وسُمّي هذا بالاشتقاق الكبير" (٢٥).

وقد ساق ابن جني في خصائصه الأمثلة على اشتقاقه "الأكبر" (٢٦)، إلا أنه اتّسم في معالجاته لأمثله التي عرضها بالتعسف والغلو، ووجّه الكثيرون له النقد والاعتراض، فالسيوطي يقول في ذلك: "وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح بن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرا، وليس معتمداً في اللغة ولا يصح أن يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بيانا لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناسا من المعاني مغايرة للقدر المشترك" (٢٧).

وقد أقرّ ابن جني نفسه بأن هذا النوع من الاشتقاق ليس سهل التطبيق على كل ألفاظ اللغة فيقول: "واعلم أنّا لا ندّعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندّعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة؛ بل إذا كان ذلك متعذراً صعباً، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعزّ مُلتمساً"^(٢٨).

وخلاصة القول أن هذا النوع من الاشتقاق يصعب أن يكون أحد سبل الاشتقاق المؤدية إلى زيادة ألفاظ اللغة وتمييزها، فليست فكرته إلا فكرة رياضية أوجدها الخليل ليتمكن بها من إحصاء ألفاظ العربية؛ كي يضمن ألا يسقط منه شيء منها مما يمكن أن يتكون من أصواتها التسعة والعشرين؛ فهي قد تكون ناجعة في حصر ألفاظ اللغة، لكنها بعيدة المنال على المستوى الدلالي الذي حاول ابن جني الوصول إليه وكان نجاحه فيه محدوداً جداً.

ج- الإبدال الصوتي (ما عرف بالاشتقاق الأكبر):

جاءت تسمية هذا النوع "بالأكبر" في كتب فقه اللغة الحديثة^(٢٩)، وجاء به ابن جني في (باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)^(٣٠)، وقصده ابن فارس بقوله في (باب الإبدال): "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون "مَدَحَه وَمَدَّهَه" و"فِرْس رِفْلٌ، وَرِفْنٌ" وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء"^(٣١)، فلم يُدخله كل من ابن جني وابن فارس ضمن أنواع الاشتقاق، ولم يسمّه أحدهما بهذا الاسم؛ لكن الذي أطلق عليه هذه التسمية هم المحدثون، ولعل تسميته "بالاشتقاق الأكبر" قد تُحدث خلطاً بينه وبين اشتقاق ابن جني السابق الذي سمّاه هو (الأكبر)، وسمّاه المحدثون "الكبير" في تغيير غير مُبرّر لما نصّ عليه صاحبه ومبتدعه ابن جني، ولم يكن هناك داعٍ لذلك، ولم يذكر

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

أحدهم سببا واحداً لاختياره "الكبير" بدل "الأكبر"؛ ولهذا وجدنا من يلتزم باللقب الذي لقبه به ابن جنى ويتوقف عنده^(٣٢).

ويقوم هذا النوع على فكرة التبديل الصوتي بين صوت من أصوات الكلمة وصوت آخر، غالباً ما يكون مشاركاً له في المخرج والصفات أو هناك تقارب مخرجي بينهما أو تماثل في الصفات، وهذا النوع واسع جداً في العربية وأمثلته تمتلئ بها كتب اللغة ومعاجمها، إلى الحد الذي أمكنني فيه من جمع عشرات الألفاظ التي تؤدي دلالة واحدة - إلى حد كبير - في الفرع الواحد من فروع الحقول الدلالية على كثرتها في اللغة؛ مما لا يسع هذا البحث احتواءه، ومن الأمثلة التي استطعت جمعها من كتب اللغة ومعاجمها أعرض هذه النماذج:

- هرت - هرد - هرس - حرص - هرط: بمعنى: قطع^(٣٣).

- خذع - خرع - خرم - خرز - خزل - خزلب - خضد - خضر - خلب - خلج - خمج - خمم: تدور كلها حول "القطع"^(٣٤).

- المَحْتُ - المَحْ - المَحْصُ - المَحْضُ: "الخالص"^(٣٥).

- مَجَجَ - مَجَجَ - مَحَزَ: (نكح)^(٣٦).

- المَرزُ - المَرشُ - المَرصُ: (القرص)^(٣٧).

- قَطَبَ - قَطَطَ - قَطَعَ - قَطَلَ: (قَطَعَ)^(٣٨).

- تلع - متع - نفع - يفع: (ارتفع)^(٣٩).

ومثل هذا كثير - كما قلت - بحيث لا تخطئه عين، وهو واحد من أبرز الوسائل التي أدت إلى تضخم المعجم العربي وامتلائه بالألفاظ، بجانب الاشتقاق الأصغر الذي سبق، وقد عرض له العلماء قدامى ومُحدَثون نماذج

عديدة منه، وهو كما رأينا وضع صوت مكان صوت لتدل الألفاظ على معنى واحد تقريبا، وواضح أنه يختلف عن الإبدال المعروف والشائع أيضا المسمى "الإبدال الصرفي" الذي تبدل فيه الحروف بغيرها واختفاء الحرف المبدل منه مثل إبدال التاء طاءً أو دالاً، وإبدال الواو أو الياء أو الألف همزة، وغير ذلك مما جاءت به كتب الإبدال وأصحابها مثل ابن السكيت والزرجاني وأبو الطيب وغيرهم، وامتألت به كتب الصرف العربي؛ ولهذا ربما كان من الصواب تسميته "التبديل الصوتي" بدل "الإبدال" أو تسميته "الإبدال المعجمي" تفرقة له عن "الإبدال الصرفي" المعروف.

د- النحت: أو (الاشتقاق الكُبار):

عرّفه العلماء بأنه: صَوُعُ كلمة واحدة من كلمتين مختلفتين غير متصلتين، مثل هذه الكلمة يقال إنها منحوتة^(٤٠) أو هو "أن تعدد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمةً فذّةً تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها"^(٤١)، وقيل "النحت اختزال واختصار في الكلمات والعبارات، ويُعبّر القدماء عن النحت عادة بقولهم عنه: إنه استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر"^(٤٢).

وهو على هذا أقرب إلى الاشتقاق من النوعين السابقين سواء الاشتقاق الأكبر أو التبديل الصوتي، حيث تتحقق فيه فكرة الاشتقاق وهي (الأخذ) أكثر ما تتحقق في هذين النوعين، وكان أول من جاء به وأشار إليه ومثّل له الخليل بن أحمد في قوله: "وقد أكثرت من الحيلة، أي من قولك حيّ على، وهذا يشبه قولهم: تَعَبَسَ الرجلُ وتَعَبَسَ، ورجلٌ عَبَسَ: إذا كان من عبد شمس أو من عبد قيس، فأخذوا من كلمتين واشتقوا منه فعلاً... فهذا من النحت"^(٤٣).

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

وعرض له سيوييه في كتابه دون أن يأتي باسمه الذي ذكره أستاذه الخليل فقال: "وأما حَيْهَلَّ التي للأمر فمن شيئين، يدل على ذلك: حَيَّ على الصلاة ... وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة جعفر ويجعلونه من حروف الأول والأخير ولا يخرجونه من حروفهما لِيُعْرَفَ ... فمن ذلك: عَشْمِيَّ وَعَبْدَرِيَّ"^(٤٤)

وتولى ابن فارس بعدهما زمام الكلام في النحت والتوسع فيه؛ حيث لم يتوقف عند حدود الاستشهاد له وعرض الأمثلة القليلة الشائعة فيه؛ بل تجاوز ذلك واختط لنفسه منهجاً خاصاً به في القياس والاشتقاق حينما نظر إلى الرباعي وقال إنه إما زيد فيه حرف، أو منحوت من كلمتين أو أكثر، أو وُضِعَ وضعاً في اللغة لا سبيل إلى القياس عليه وذلك في معجمه المقاييس الذي قال فيه: "اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منحوت، ومعنى النحت أن تُؤخذ كلمتان وتُنحت منهما كلمة تكون آخذةً منهما جميعاً بحظ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حيعل الرجل إذا قال حَيَّ على ... فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي فنقول: إن ذلك على ضربين: أحدهما المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر الموضوع وضعاً لا مجال له في طرق القياس"^(٤٥). وذكر بعد ذلك النوع الثالث من الرباعي وهو المزيد بحرف^(٤٦)، وطَبَّقَ منهجه هذا على بعض ألفاظه التي جاء بها في المقاييس^(٤٧)، وعجز عن تطبيقه على الكثير منها.

وعقد ابن فارس باباً خاصاً في الصاحبى سَمَاه "باب النحت" بدأه بقوله: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك: رَجُلٌ عَشْمِيَّ" منسوب على اسمين^(٤٨)، لكنه لم يتوسَّع فيه وأحال إلى كتابه

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

المقاييس . وقد عدّه بعض المعاصرين إمام القائلين بالنحت في العربية^(٤٩)، على حين اتهمه بعضهم بالتحايل والتعسف والتعارض مع المناهج العامة التي تسير عليها اللغات الإنسانية بصدد الكلمات الدالة على الحدث وتصريفها بعضها من بعض^(٥٠)، وهناك من قال: "وما ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة وفقه اللغة لا يعدو الظن والتخمين والتأويل البعيد. وكل ما ثبت عندي منه عدة رموز جميلة مثل سَبَحَل فلان أي قال: سبحان الله، وَحَوَّقَلَ: قال: لا حول ولا قوة إلا بالله وطَلَبَقَ قال: أطال الله بقاءه، وَدَمَعَرَ قال: أدام الله عزك"^(٥١).

ولم يتوسع علماءنا القدامى في دراسة النحت، واقتصدوا في استخدامه خوفاً من الاضطراب اللغوي، إلا بما سمعوا من كلام العرب، أي أنهم لم يُجَوِّزوا الخروج عن شواهد عصور الاحتجاج اللغوي التي حدّوها^(٥٢).

وقد عدّ المحدثون النحت من وسائل نمو ألفاظ اللغة وزيادتها وأقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جلسة مخصصة للنحت وكان نص قراره: "النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديماً وحديثاً. ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات، وقد وردت من هذا كثرة تجيز قياسته، ومن ثم يجوز أن يُنحت من كلمتين أو أكثر اسمٌ أو فِعْلٌ (عند الحاجة) على أن يُراعى - ما أمكن - استخدام الأصل من الحروف دون الزوائد ... وذلك جرياً على ما ورد من الكلمات المنحوتة"^(٥٣)، فإجازة المجمع النحت مشروطة بالحاجة، وهو موقف أكثر المحدثين الذين يقفون من النحت موقفا معتدلاً^(٥٤).

وقد قسم العلماء النحت إلى أربعة أقسام^(٥٥):

- ١ - النحت الفعلي: وهو نحت فعل من الجملة يدل على النطق بها أو على حدوث مضمونها مثل (بَسْمَل) و (حَوْقَل) و (حَسْبَل).
- ٢ - النحت الوصفي: نحت كلمة من كلمتين تدل المنحوتة على صفة بمعنى إحداهما أو بأشده منه مثل "الضَّبَطْر" للرجل الشديد، مأخوذة من (ضبط) و(خبر) حيث تحمل (خبر) معنى الشدة والصلابة.
- ٣ - النحت الاسمي: وهو نحت اسم من كلمتين مثل (الجُمُود) من (جمد) و(جلد).
- ٤ - النحت النسبي: وهو أن تتسب شيئاً أو شخصاً إلى مكان أو قبيلة أو بلد مثل: عَبْشَمِيّ نسبة إلى (عبد شمس)، و(طبر خزي) نسبة إلى طبرستان وخوارزم.

ثانياً: توليد الألفاظ ودوره:

لم يقدم علماؤنا القدامى في كتبهم ومعاجمهم أي تعريف أو تفسير لكلمة توليد: لكنهم عرّفوا "المَوْلَد" بما يوقفنا على موقفهم منه وطعنهم فيه وعدم رضاهم عنه، "فالمَوْلَدُ" المَحْدَثُ من كل شيء، ومنه المَوْلَدُونَ من الشعراء، وإنما سُمُوا بذلك لحدوثهم وقرب زمانهم"^(٥٦)، وقالوا: "الوَلِيدَةُ والمَوْلَدَةُ: الجارية المولودة بين العرب، وعَرَبِيَّةٌ مَوْلَدَةٌ، وَرَجُلٌ مَوْلَدٌ، إِذَا كَانَ عَرَبِيًّا غَيْرَ مَحْضٍ، وَالْمَوْلَدَةُ الَّتِي وُلِدَتْ بِأَرْضٍ وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا أَبُوهَا وَأُمُّهَا"^(٥٧).

"وجارية مَوْلَدَةٌ تُوَلَدُ بَيْنَ الْعَرَبِ وَتَنْشَأُ مَعَ أَوْلَادِهِمْ وَيُعَدُّونَهَا غِذَاءَ الْوَلَدِ، وَيُعَلِّمُونَهَا مِنَ الْأَدَبِ مِثْلَ مَا يَعْلَمُونَ أَوْلَادَهُمْ، وَكَذَلِكَ الْمَوْلَدُ مِنَ الْعَبِيدِ، وَإِنْ سُمِّيَ

المَوْلَدُ من الكلام مَوْلَدًا إذا اسْتَحْدَثُوهُ، وجاءنا ببيئته مَوْلَدَةً: ليست بمُحَقَّقةٍ، وجاءنا بكتابٍ مَوْلَدٍ أي مُفْتَعَلٍ. والمَوْلَدُ: المُحْدَثُ...." (٥٨).

"وَكِتَابٌ مَوْلَدٌ: أي مُفْتَعَلٌ - وهو مجاز - وكذا قولهم كَلَامٌ مَوْلَدٌ وَحَدِيثٌ مَوْلَدٌ. أي ليس من أصل لغتهم" وأضاف ابن منظور: "إذا استحدثوه ولم يكن في كلامهم فيما مضى" (٥٩).

وقراءة هذه النصوص -التي قصدت جمعها متجاوزة- وتحليل كلامهم فيها يُوضِّحُ بجلاء أن موقف علمائنا من اللفظ المَوْلَدُ اتسم بالطعن في أصالة عربيته لا لشيء سوى أنه جاء دون أن يكون في كلام الأقدمين، وهذا واضح من قولهم: "ولم يكن في كلامهم فيما مضى" و"لحدوثهم وقرب زمانهم"، وفي هذا إشارة واضحة على تمسكهم بما أسموها عصور الاحتجاج اللغوي التي حدّدها بمنتصف القرن الرابع الهجري لأهل البادية ومنتصف القرن الثاني الهجري لأهل الحضر، ومَنْ نَطَّقَ أو تكلم بكلام جديد ليس مسموعاً من العرب الذين عدّوهم "الفصحاء"، فكلامه مَوْلَدٌ لا يُعْتَدُّ به ويُزَمَى بأنه "مفتعل" أو ليس "بمُحَقَّقٍ" أو "ليس من أصل لغتهم". فهو من وجهة نظرهم هذه لا يستحق الاحترام أو القبول أو الاعتراف به.

وهذا الموقف من علمائنا تجاه توليد الألفاظ في الحقيقة يدعو إلى الدهشة والاستغراب الذي قد يصل إلى حد الاعتراض؛ لأسباب عدّة أهمها:

١- أن كلامهم السابق لا يوحى بحال بأن اللفظ المَوْلَدُ ليس عربيّ الأصول، فلم يرد فيه أنه من لغة غير عربية، لكنه فقَدَ صفة "العربي المحض" فقط لأنه جاء بعد زمن الأجداد "الفصحاء" الذي حدّدهم، دون أن يكون لهذا

التحديد الزمني منطوق مقنع بما يتماشى مع اللغات وطبيعة التجدد والتجديد الذي تحتاجه.

٢- أن علماءنا في الوقت الذي لا يعترفون فيه بالكلام المأخوذ من كلام عربي، هم أنفسهم لم يعترضوا على الألفاظ الأجنبية غير العربية أصلاً لمجرد أن "الفصحاء" استعملوها وجرت على ألسنتهم، وكان الأولى - ما داموا سيعترضون - أن يرفضوا الأخذ من غير العرب؛ لكن هذا لم يحدث، وامتلأت بها كتبهم دون أدنى اعتراض، بل وضعوا لها الضوابط لإدخالها في العربية فيما عرف بـ "قواعد التعريب" أو "سبل معرفة المعرب"، بل أكثر من ذلك سمحوا بالاشتقاق من بعض هذه المعربات بالمقاييس العربية.

٣- هؤلاء العلماء هم أنفسهم جاءوا بعد هذا الزمن الذي عُرف "بعصور الاحتجاج" وهم جهابذة اللغة وأساطينها الذين تعلّمت الأجيال على مر العصور -وما تزال- من علومهم وآرائهم ومؤلفاتهم، فابن جنى (ت ٣٩٢) وابن فارس تقريباً معه (ت ٣٩٥) والجوهري صاحب الصحاح معهما (٣٩٨) وابن سيده (٤٥٦) وهكذا من جاء بعدهم كالزمخشي والساغاني وابن منظور وغيرهم المئات من علماء اللغة والنحو والأدب والتفسير والبلاغة وغيرها. فهل إذا جاء واحد من هؤلاء العظام بلفظة جديدة من أصل عربي تكون مرفوضة لمجرد أنها لم تُجرِ على ألسنة الأجداد الذين ربما لم يحتاجوا إليها فلم يستعملوها في حياتهم؟

٤- تكرر إقرار بعض هؤلاء العلماء بأن هناك جذوراً عربية لم يأت منها كثير من المشتقات التي تسمح بها مقاييسهم التي وضعوها؛ ومنها ما لم يُشتق منه أي لفظة أصلاً، فلم يستعمل الأجداد كل إمكانات اللغة في حياتهم إلا بقدر حاجتهم

وما تطلبته هذه الحاجة من ألفاظ ومعانٍ - كغيرهم من البشر - فما مصير هذه المشتقات المسموح بها قياساً حينما يحتاجها أي جيل من الأجيال العربية على مر العصور؟ ، وهل يجوز حرمان هذه الأجيال من هذه الصيغ لأن أجدادهم لم يأتوا بها على حين جاءوا بأمثالها مما احتاجوه من جذور أخرى؟^٥

٥- كأن علماءنا بتحفظهم على المؤدّ يرون أن اللغة ملكٌ فقط لمن حصروا فيهم مسألة الفصاحة وعصورها، أما باقي الأجيال اللاحقة فليس لها ملكية هذه اللغة مثل أجدادهم، بل لهم فقط ما يُسمّى "بحق الانتفاع" والاستعمال، أما الإضافة والتجديد فليس مسموحاً بهما مهما طُبّقَ فيهما من الضوابط والمقاييس المستقاة من كلام الفصحاء ودون مخالفتها أو التعدي عليها، ومهما كانت حاجة هذه الأجيال إلى ما يعينهم على تسيير شئون حياتهم من ألفاظ جديدة تُستحدث من كلام هؤلاء القدماء أنفسهم وليست مخترعة من لغة أخرى. وهكذا يمكن أن تكون هناك اعتراضات أخرى على موقف العلماء القدامى من المؤدّ، وهم الذين امتدح بعضهم تَميّز العربية وتفوقها في ثرائها اللفظي واتساعها في هذا الجانب.

كان هذا موقف القدماء من المؤدّ، أما العلماء والباحثون المحدثون من العرب فقد تراوحت آراؤهم بين الرفض والقبول، لكنهم كانوا أكثر تسامحاً في قبول المؤدّ، وأكثر دِقَّةً في فهمه؛ وذلك لأنهم التزموا المنهج الوصفي في دراسة اللغة، وليس المنهج المعياري الذي سيطر على فكر قدامائنا وأهدر كثيراً من جهودهم في دراسة العربية، ذاك الجهد الذي لم يخلُ من بعض الآراء الناضجة التي يظهر منها فكرهم الثاقب في رؤيتهم لبعض الجوانب في دراسة اللغة^(١٠).

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

وقد بدأ اهتمام اللغويين المحدثين بفكرة توليد الألفاظ مع فجر النهضة الحديثة في بلادنا العربية، مما أوجد لدى الناطقين بالعربية حاجة إلى وجود ألفاظ جديدة تسد حاجتهم هذه وتلبي متطلبات الحضارة الجديدة بجميع جوانبها. ورأينا مثل هذا في عصور العربية التي بدأت فيها شمس حضارتهم في الظهور فلجئوا إلى استجلاب ما يحتاجونه عن طريق الاقتراض أو الترجمة أو التوليد الدلالي وغير ذلك مما يعينهم على تغطية واقعهم الحضاري الجديد.

ولعل اختلاف موقفهم من المولد يعود إلى اختلاف فهمهم له، فالدكتور وافي يعده النوع الثاني من الدخيل الأجنبي، فالنوع الأول هو "المعرب" وهو ما استعمله فصحاء العرب في جاهليتهم وإسلامهم من ألفاظ أجنبية، أما المولد فهو ما استعمله المولدون من ألفاظ أعجمية لم يُعَرَّبها فصحاء العرب ويسميه (الأعجمي المولّد)^(٦١)، رغم أن قدماءنا كانوا يُفَرِّقون بين المولّد من أصل عربي بقولهم (مولّد) أو "واللفظة مولدة" وبين ما نطق به من أسموهم (المولّدين) من ألفاظ غير عربية بقولهم (عَرَبَه المولدون)، لكنه قال عن اللفظ الداخل في العربية من أصل عربي الذي سماه (الدخيل المنقول من أصل عربي): "هو ما نقله العرب أو المولدون بطريق التجوُّز أو الاشتقاق من معناه الوضعي اللغوي الذي عُرِف به في الجاهلية وصدر الإسلام إلى معنَى آخر تُعَوِّف، إما بين عامة الناس أو بين خاصتهم كالنحويين والعروضيين والفقهاء والمحاسبين والمهندسين والأطباء وغيرهم"^(٦٢).

أما الدخيل المحرّف عن أصل عربي، فهو ما حُرِّف على ألسنة المولدين من مفردات اللغة العربية تحريفًا يتعلق بالأصوات أو بالدلالة أو بهما معًا، ولا يمكن تخريجه على أصل من أصول اللغة الفصيحة، وهذا ما يسمى

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

أحياناً بالعامي، وأحياناً بالدارج، وأحياناً بالمولد العامي أو المولد الدارج، وقد أصدر مجمع اللغة العربية قراراً يحظر استخدام هذا النوع في فصيح الكلام^(٦٣) ثم ختم بالدخيل المخترع الذي لا أصل له، عربياً كان أو أجنبياً.

وكان جورجى زيدان مهتماً بفكر التطور اللغوي في عصرنا الحديث، وعَرَفَ المولّد بقوله: "زيد بالمولّد ألفاظ عربية تنوعت دلالتها للتعبير، كما حدث في المعاني التي اقتضاها التمدّن الحديث في الإدارة أو السياسة أو العلم أو غير ذلك"^(٦٤)، فالمولّد عنده عربي نشأ للوفاء بالحاجات التي دعا إليها ما تمر به الأمم والشعوب من تغيرات حياتية، كما يفهم من كلامه السابق.

ويُفضّل حفني ناصف المولّد على المعرّب بقوله: "لا ضرر من استعماله - يقصد المولد - مع القرينة، ففي الهندسة مثلاً تُستعمل الزاوية والعمود والسطح والهرم والكرة والضلع، ولا يخطر في البال شيء من معانيها القديمة. وفي الطبيعة والكيمياء تُستعمل العدسة والملح والبلورات ولا يُحسُّ بأصل معناها..."^(٦٥) فهو بهذا ألفاظ من اللغة نفسها تغيّرت دلالتها.

وذلك هو المذهب نفسه الذي ذهب إليه ستيفن أولمان في تفضيل المولّد على المعرّب؛ حيث يرى أن ابتكار المفردات وصوغها واقتراضها من استعمال إلى آخر تستطيع فيما بينها أن تسد نقصاً كبيراً في الثروة اللفظية، ولكن من المشكوك فيه أن تستطيع اللغة مقابلة ما تفرضه عليها حاجات الحياة الحديثة المطرّدة النمو بصورة فعالة، ولم تكن لديها طريقة أخرى أكثر مرونة ودقة، وهذه الطريقة هي إضافة معان جديدة إلى الكلمات الموجودة بالفعل^(٦٦)، ولعل هذا التوليد الدلالي أقرب إلى فكرة تغير الدلالة أو تعددها في المشترك اللفظي.

ويرى د. عبد الصبور شاهين أن "التوليد عملية لغوية مستمرة، وهي تتمخض عن مجموعتين من الألفاظ، إحداهما قديمة نسبياً، قام بها أسلافنا فهي (محدثة)، أي أن استخدام مصطلح (توليد) إنما يأتي من الجانب الإبداعي المستمر في اللغة، ولكن استخدام مصطلح (مولّد) يجيء من مدخل تاريخي صرف؛ لارتباطه بالقدّم وعصر الرواية..."^(٦٧)، ثم يحاول وضع إطار زمني لتحديد الألفاظ المولدة يبدأ بعد عصر الرواية وينتهي عند بداية عصر محمد علي باشا في مصر ١٨٠٥م، أي حوالي تسعة قرون منذ القرن الرابع الهجري إلى العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، وما نشأ بعد ذلك من ألفاظ فيسمى (المُحدثة)^(٦٨).

وعند د. إبراهيم السامرائي أن المولّد جيد إذا صاحبه قرينة تزيل ما يجعل السامع يخلط بين المعنى القديم والحديث ويوضح المعنى المُحدَث، فيقول: "وليس هناك ما يدعو إلى تفضيل الكلمة القديمة لِقَدَمِها أو السابق استعمالها عند القدماء... وعليّنا أن ننظر إلى مشكلة من جهة أهم، ولا نلقى بالأ إلى ما هو قديم وما هو معرّب أو منحوت أو مشتق، إنما كبار الكتاب والشعراء والعلماء من المولّدين، ونحلّ الألفاظ المولدة للاستفادة بها في مواجهة التطور العلمي والفكري في العصر الحديث، وخاصة في مجال المصطلحات العلمية التي أعدّها المحدثون في المولّد يستوي في ذلك منها القديم والحديث"^(٦٩).

ويرى معالجة هذا الوافد الجديد من الألفاظ عملاً بالمنهج التاريخي لربطه بالعربية الفصحى القديمة، ولا ينكر علم اللغة العربية الجديد المولّد، بل لا يريد أن ينسب إليه الخطأ في مواد كثيرة^(٧٠).

ويدعو الأمير مصطفى الشهابي إلى انتحال الألفاظ المولدة وإقرار الصالح منها عن طريق المعاجم اللغوية^(٧١)، ويعبر د. حسين نصار عن قبوله المولد وحثه عليه بقوله: "من الواجب أن تُعنى المعاجم باللغة العربية في كمالها وشمولها، لا في جاهليتها الضيقة فحسب"^(٧٢) ويرفض تجاهل التطور اللغوي الذي نتج عنه كثير من الألفاظ الإسلامية وطرق الأداء الجديدة التي أدخلها الإسلام على حياة العرب مع التنبيه على عصرها في المعجم بأنها إسلامية أو أموية أو مولدة^(٧٣).

إلا أن هناك من المحدثين من لديه اعتراض على المولد فيما يُحدث خطأ أو اضطراباً لدى المتلقي، فيفضل التعريب على التوليد في هذه الحالة، ويضرب مثلاً "بالهاتف" الذي يرى استعماله بدل "تليفون" غير مقبول؛ لأن أصل معناه عند القدماء كائن خرافي، أو عفريت من الجن يصيح بك فتسمع صوته ولا تراه، فاستعمال لفظة الهاتف يوقع في اللبس والخلط بين معناه القديم والجديد، مما يشوّه اللغة، أما استعمال "التليفون" المعرب أقل تشويهاً للغة من المولد^(٧٤). وكان قد عرّف المولّد بقوله: "هو لفظ عربي البناء أُعطيَ في اللغة الحديثة معنى مختلفاً عما كان العرب يعرفونه مثل: الجريدة، المجلة، السيارة، الطائرة ... إلخ"^(٧٥). فاعتراضه هنا ليس على فكرة التوليد؛ بل هو يرى أنه لا عيب في استعمال اللفظ الأجنبي كما هو إذا كان البديل المولّد يوقع في اللبس والغموض لارتباطه بمعنى قديم تسيطر عليه أذهان الناس.

ويرى أن التوسع في صنع الألفاظ المولدة له خطر يأتي من صعوبة اتفاق الشعوب العربية جمعاء على مؤلّدات موحدة؛ لأن لكل شعب منها صحفه وأدبائه وكُتّابه ومجامعه اللغوية، كما له خلفيته الحضارية والتاريخية واللغوية

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

وغير ذلك، مما قد يخالف فيه غيره من الشعوب العربية الأخرى، ثم ذكر أمثلة من المولدات التي تختلف في دلالتها هذه الشعوب فيما بينها؛ لذا فهو يؤيد استخدام الدخيل الذي هو أقرب من المولّد إلى التوحيد بينها^(٧٦).

وهكذا تعددت الآراء في المولّد موافقةً أو رفضاً، مما عرضت بعضها فقط، وكان هناك غيرها مما لا يسمح به مقام الإطالة في هذا البحث • ويبقى ختام المواقف الحديثة في المولد، بموقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حيث عرّف المجمع المولّد من الألفاظ بأنه: "ما استعمل في اللغة العربية بعد عصور الاحتجاج من كلمات عربية الأصل جارية على أقيسة كلام العرب أو مُخَرَّجَة عليها، أُشْرِيتْ دلالات خاصة بطريق المجاز، أو الاشتقاق أو التوسع أو نحو ذلك.

أو هو اللفظ الذي استعمله المولدون من غير استعمال العرب، ويتكون من نوعين: النوع الأول: وهو الذي يستنبطونه باعتماد طرق الكلام، ومنها المجاز والاشتقاق وما شابهها، ويشمل المصطلحات العلمية والتقنية، وهو عربي ويعتد به.

أما النوع الثاني: فهو الذي لم يعتمدوا فيه طرق الكلام العربي سواء باستعمال لفظ أعجمي لم يُعَرَّب، أو لفظ قد تغيّر صوتياً أو دلاليًا لا يمكن تصويبه، أو لفظ مرتجل وهو غير سائغ ولا جائز في فصيح الكلام، وقسم ثالث هو ما عُرِّبَ من الألفاظ الأعجمية أو الأجنبية عند الضرورة مطلقاً سواء كان اللفظ على أوزان العرب أو لم يكن على أوزانهم"^(٧٧).

وتوسع "المعجم الوسيط" أبرز إصدارات المجمع في المصطلحات العلمية الشائعة، ودعا إلى الأخذ بما استقر من ألفاظ الحياة العامة^(٧٨)،

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

وصرّحت اللجنة التي قامت على إخراج هذا المعجم بحق المولد في الحياة جنباً إلى جنب مع ما روي عن العرب الفصحاء؛ وأن من خطتها الاعتداد بالألفاظ المولدة وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء، لكن المجمع شدد في الوقت نفسه على هجر الوحشي والغريب^(٧٩).

ونخلص من كل ما سبق إلى أن التوليد ضرورة لغوية لبقاء اللغة حية متجددة قادرة دوماً على خدمة أهلها والوفاء بحاجاتهم من الألفاظ والمعاني طبقاً لمستجدات حياتهم، مع إخضاع التوليد لمبادئ وقواعد حاكمة تضمن للغة - مع وجوده - ألا تفقد مكوناتها ونظمها، ولا يكون سبباً في ضعفها أو ترهلها المؤذي لبنيانها الراسخ على المستويات الأربعة: الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي؛ وبهذا نكون قد حافظنا على قواها وقوامها من جانب، ولم نحرّمها إمكاناتٍ تخدم بها أهلها والناطقين بها في مختلف عصورهم وأجيالهم من جانب آخر.

ثالثاً: اقتراض الألفاظ من اللغات الأجنبية:

لاشك أن الاقتراض ظاهرة لغوية طبيعية عرفت بين الشعوب منذ أقدم العصور، وهي إحدى وسائل نمو الثروة اللغوية، وليس ذلك بدعاً في العربية وحدها.

"تطور اللغة المستمر في معزل عن كل تأثير خارجي يعد أمراً مثالياً لا يكاد يتحقق في أية لغة، بل على العكس من ذلك فإن الأثر الذي يقع على لغة ما من اللغات المجاورة لها كثيراً ما يلعب دوراً هاماً في التطور اللغوي؛ وذلك لأن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية، واحتكاك اللغات يؤدي حتماً إلى تداخلها"^(٨٠)، وأهم جانب يظهر فيها هذا التأثير هو جانب المفردات.

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

"واللغة العربية تمتاز بأنها من اللغات التي أثرت في اللغات الأخرى، وتأثرت بها فأخذت ألفاظا وتراكيب، كما أعطت بدورها ألفاظا وتراكيب، وهي سواء أخذت أم معطية، مقترضة أم مقرضة، تنمو وتتغير حسب الظروف التاريخية التي تمر بها، فقد اتصل العرب في عصور حياتهم المختلفة قبل الإسلام بمعظم الدول التي سادت وشاع أمرها في العصور القديمة، وكانت هذه الصلة متعددة المظاهر شملت النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية أيضاً، ومن أهم الدول التي اتصل العرب بها سواء قبل الإسلام وبعده بلاد فارس والروم والأنباط والهنود"^(٨١).

يقول السيوطي في كتابه المزهر: "إن لخما وجزاما كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، وقضاة وغسان وإياد كانوا مختلطين مع الآراميين والعبرانيين، وتغلب واليمن كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، وبكر للفرس والهند وأهل اليمن كانوا مختلطين مع الهنود والحبشة وسكان صحاري الجزيرة والعراق كانوا مخالطين للفرس والنبطيين، وغيرهم لغيرهم"^(٨٢).

ويقول الجاحظ: "ألا ترى أن أهل المدينة لما نزل فيهم الفرس في قديم الدهر عُلِّقوا بألفاظ من ألفاظهم، ولذلك يسمون البطيخ الخريز، ويسمون الشطرنج الاشرنج، وغير ذلك من الأسماء"^(٨٣).

"إن تطور اللغة في معزل عن كل تأثير خارجي يعد أمراً غير مطابق لواقعية اللغات وحركة نموها وديمومتها"^(٨٤).

واللغة العربية على الرغم من أصالتها لكنها تتميز عن جميع اللغات الأخرى بكونها لغة ذات قدرة بارعة في هضم الألفاظ الأجنبية وجعلها من الألفاظ الأصلية فيها. يقول الجواليقي: "إن العرب كانوا يغيرون الأسماء

الأعجمية إذا استعملوها فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجا وربما أبدلوا ما بعدَ مخرجه أيضا، والإبدال لازم لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم، وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب" (٨٥).

وقال أبو حيان في الارتشاف: "الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام: قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع، نحو درهم وبهرج" وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا يُعتبر فيه ما يُعتبر في القسم الذي قبله نحو: "آجر وسفسير"، وقسم تركوه غير متغيرٍ - فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يعد منها، وما ألحقوه بها عدّ منها" (٨٦).

وقد لخصّ لنا الجواليقي في المعرّب القواعد التي تُعرف بها عجمة اللفظ، فقال: "تُعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: النقل بأن ينقل ذلك أحد أئمة العربية.

الثاني: خروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو إبريسم.

الثالث: أن يكون أوله نون ثم راء، نحو: نرجس.

الرابع: أن يكون آخره زاي بعد دال، نحو مهندز.

الخامس: أن يجتمع فيه الصاد والجيم نحو: الصولجان والجص.

السادس: أن يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق.

السابع: أن يكون خماسيا أو رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون" (٨٧).

وتعد ظاهرة الافتراض من الظواهر اللغوية التي حظيت باهتمام اللغويين، منذ ظهور الإسلام، وما زالت تشغلهم حتى اليوم. إلا أن نظرة القدماء اختلفت عن نظرة المحدثين.

فقد انقسم العلماء العرب بشأن هذه المسألة؛ فبعضهم يرى أن المعرب هو جزء من كلام العرب، ومما يعضد حجتهم ويدعم دليلهم على أنه جزء من كلام العرب وجوده في القرآن^(٨٨)، ولكنهم نظروا إليه من خلال الرؤيا العربية المعيارية، التي أدت إلى اتخاذ مواقف متباينة وانقسموا نتيجة لتلك المواقف إلى فريقين:

فريق أجاز ما عرّب في الجاهلية، وصدر الإسلام، خوفا من تقشي الكلمات الأعجمية، حيث عدّوا كل ما عرّب بعد ظهور الإسلام مولدا عاميا، وحجتهم في ذلك أن التعريب مقصور على العرب أنفسهم، اعتقادا منهم أن هذه المرحلة هي مرحلة النقاوة العربية وفصاحتها.

أما الفريق الثاني: فهو اتجاه القياسيين الذي أجازوا الإلحاق وحجتهم في ذلك أن العرب أدخلت في كلامهم من الألفاظ الأعجمية كثيرا سواء أكانت على بناء كلامهم أم لم تكن، فكذلك جوزوا إدخال هذه الكلمات المصنوعة في المعربات على أبنية كلام العرب، ولم يشترط ذلك آخرون ومنهم سيويوه وابن سيده والخفاجي وغيرهم.

أما المحدثون فتباين موقفهم بين المتساهل والمتشدد، فكانت القضية مرتبطة بجوهر اللغة وفلسفتها عند فريق، ومنها ما يتعلق بالشخصية القومية، ومسايرة العصر وتقنيته عند فريق، ثم هي دواع وظيفية وطبيعة العمل الخاص عند فريق ثالث، فانقسموا باتجاهاتهم إلى ثلاث فرق هي:

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

الأولى: وتمثل الذين ذهبوا إلى عدم جواز التعريب وقالوا إنه يجب علينا أن نسد حاجتنا إلى المفردات بطرق أخرى، كالاشتقاق، والنحت والإبدال، إلى جانب ما في بطون المعجمات، وإن كان مهملًا أو حوشيا.

الثانية: وتمثل الذين ذهبوا إلى وجوب تعريب الألفاظ الأعجمية كيفما اتفق، ثم استعمالها من غير مراعاة لقوانين التعريب التي وضعها علماء اللغة العربية دون أي قيد أو شرط، بسبب كثرة ما ترفدنا به الحضارة الغربية بأسماء كثيرة، للآلات والمخترعات وغير ذلك.

أما الثالثة: فتمثل من أجازوا الاستعانة بالتعريب لسد حاجة العربية إلى المفردات بشرط ألا يعد هذا المعرب أصلا من أصول اللغة.

فحركة الاقتراض اللغوي حركة طبيعية لا خطر منها كما توهم بعض القدماء والمحدثين، فهي من وسائل النمو اللغوي، وفي ذلك يقول أستاذنا الدكتور حسن ظاظا: "إن الدخيل ليس هو الخطر كالمحدث باللغة، وإنما يكمن الخطر في زعزعة النظام النحوي والصرفي وتشويهه، وإحلال غيره محله، لأن النظام النحوي مرتبط بالفكر والذوق ارتباطا مباشرا، وهو الذي يكون كالسمط الذي تنتظم فيه مراحل تاريخ الأدب والحضارة للأمم، أما الألفاظ فإن دورها في حياة اللغة أقل أهمية من النحو والصرف"^(٨٩).

"وليس معنى هذا إطلاق القول بالاقتراض اللغوي، وفتح الباب على مصراعيه، لتدخل منه الألفاظ الأجنبية، إن شاءت فكيف شاءت ولكن لا بد أن يراعى في ذلك شرط العوز والاحتياج بالإضافة إلى وضع هذه الألفاظ بقدر الإمكان في قوالب عربية، ومن هنا نفهم أن ذلك يكون عند الضرورة"^(٩٠).

فلا بد من تغليب مبدأ الحاجة فقط؛ أما التوسع في إدخال الأجنبي بلا داع، كما نرى في مجتمعاتنا الآن، حيث يكون البديل العربي موجوداً وناصح البياض في العربية، ونجد أناساً من بني جلدتنا يستبدلونه بالأجنبي إمّا جهلاً أو تقليلاً من شأن ألفاظنا، أو من باب التفاخر الكاذب بمعرفة الأجنبي، أو التمسح في الأجنبي ادعاءً لتَمَدُّنٍ زائفٍ فيما يقال عندنا في مصر بـ(عقدة الخواجة)!!.

فمتى وُجِدَ اللفظ العربي الدالُّ على المعنى الجديد فهو أولى بالاستعمال من البديل الأجنبي؛ إلا إذا كان الأجنبي دالًّا على شيء قادم من بلاده وهو أدق وأوفى في التعبير عنه من اللفظ العربي، وهذا لا يعيب العربية وأهلها في شيء؛ بل الذي قد يضرها ويشين أهلها تَرَكُّمُهم ما تملكه من ثروة لفظية تغطي احتياجاتهم ومتطلباتهم ويذهبون إلى لغات غيرها.

رابعاً: ترادف الألفاظ وأثره:

حَفِلَتْ العربية بكثير من الألفاظ التي تدخل في دائرة الترادف في المعنى، وهو دلالة أكثر من لفظ على معنى واحد، والأصل في اللغات أن تحمل كل لفظة معنى واحداً فيما يعرف بالمتباين من الألفاظ وهو أكثر ألفاظ اللغة^(٩)، إلا أن هناك من اللغات ما حوت ألفاظاً مختلفة الصيغة والأحرف تحمل دلالة واحدة وهي ما عرفت بالمترادفات من الألفاظ، وكانت العربية -وما تزال- من أكثر اللغات التي امتلأت بمثل هذا النوع من الألفاظ، وكان له أثر واضح لا تخطئه عين في تضخم الثروة اللفظية العربية، ويعد من أبرز فضائل العربية وخصائصها المهمة التي تميّزها عن كثير من لغات البشر، وهو سنة من سنن العرب في كلامهم، ومظهر من مظاهر العبقريّة في لغتهم.

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

وقد تنبه علماءنا إلى مثل هذا النوع من الألفاظ وتحدثوا عنه سواء بتسميته "الترادف" أو "باختلاف اللفظين والمعنى واحد" أو اختلاف اللفظ واتفاق المعنى "وهكذا. فسيبويه يشير إليه في تقسيمه علاقة الألفاظ بمعانيها إلى أقسام ثلاثة بقوله: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"^(٩٢) وضرب الأمثلة لأول بجلس وذهب، وللنوع الثاني وهو الترادف بذهب وانطلق.

ويرى قطرب في الترادف أنه دلالة على الاتساع في الكلام فيقول: "إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليبدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب"^(٩٣).

وأبو زيد الأنصاري "كان لا يرى غضاضة في أن يُعبر على المعنى الواحد بأكثر من لفظ، بل كان فيما يظهر يؤمن أن الأعرابي قد يحتفظ في ذاكرته بألفاظ عدة للتعبير عن معنى واحد"^(٩٤). وابن فارس يقول: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السيف والمهند والحسام"^(٩٥).

وقد ألف في الألفاظ المترادفة مجموعة من العلماء العرب، كالأصمعي صاحب رسالة "ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه"، وابن خالويه في كتابين ذكرهما السيوطي أحدهما في أسماء الأسد وثانيهما في أسماء الحية"^(٩٦).

والرمانّي ألف (كتاب الألفاظ المترادفة والمتقاربة في المعنى) والجواليقي صاحب رسالة (ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد)، ومجد الدين الفيروزآبادي في كتابين هما: (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف) وكتاب في أسماء العسل"^(٩٧). وكان السيوطي في المزهر خير جامع لكلام

علماء العرب وكتابتهم في الترادف في (النوع السابع والعشرون: معرفة المترادف)^(٩٨) وقد استوفى فيه الكلام على هذه الظاهرة وكثير من ألفاظها وما يتعلق بها. وجاءت كثير من المؤلفات والبحوث الحديثة التي تناولت قضايا فقه اللغة والدلالة وأنماطها؛ فاهتمت بالحديث عن ظاهرة الترادف وأمثلتها وآراء العلماء فيها وأسباب وجودها مما يصعب حصره في هذا البحث، سواء منها ما عرض لها في باب أو فصل في كتابه، أو ما خصص لها بحثاً يحوي كل ما يتعلق بها من جوانب.

وقد اختلفت وجهات نظر القدماء في وجود المترادفات في العربية، بما يمكن إجماله فيما يأتي^(٩٩):

الفريق الأول: وأصحابه هم الفريق المؤيد لوقوع الترادف في العربية والمعتزف به، ومنهم من بالغ في جمع ألفاظه كابن خالويه وابن فارس والفيروزآبادي وغيرهم.

الفريق الثاني: وهو الفريق المناقض للفريق الأول، حيث يرفض أصحابه الاعتراف به ويرون أن كل لفظة لها دلالتها الخاصة بها التي لا يشاركها فيها غيرها من الألفاظ، فالمعنى الذي في (ذهب) ليس في (انطلق) ومن هؤلاء أبو علي الفارسي وثلعب وابن درستويه وأبو هلال العسكري.

الفريق الثالث: وقف موقفاً وسطاً، فاعترف بالترادف وأيد وجوده في العربية ولم يرفضه كلية كما فعل أصحاب الفريق الثاني المعترض على الترادف، لكنهم قالوا بأن الترادف التام بنسبة مائة بالمائة بين اللفظين يصعب تحققه، إنما يؤدي اللفظان معنى عامًا واحدًا، وتبقى لكل منهما خصوصيته في هذا المعنى العام مثل قعد وجلس، فالقعود يكون من وضع والجلوس من وضع آخر، لكنهما

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

يلتقيان في كونهما يدلان على البقاء على الأرض أو الفراش مثلا، وهذا أعدل الآراء وأكثرها موضوعية في الحكم على هذه الظاهرة التي لا يمكن إنكار وجودها في العربية بحال، كما لا يمكن التسوية التامة بين دلالة المترادفات .
وقدّم السيوطي في المزهرة^(١٠٠) والأسانذة المحدثون^(١٠١) ما رأوه أسبابًا لوقوع الترادف في اللغة، وجاءت عندهم محصورة فيما يلي:

١- تعدد لهجات العرب واختلافها في مُسمّى الشيء الواحد أو صفته مثل الأسد والليث والغضنفر وغير ذلك، أو السيف والباتر والقاطع والهندي و... إلخ وهذا نراه في بلادنا العربية فالبطيخ في مصر هو الدّلاح في ليبيا، والحبّاب في السعودية والرّقى في العراق وغير ذلك.

٢- التغير اللغوي أو التبديل الصوتي: وقد مر الكلام عليه في النوع الثاني من الاشتقاق، وهو اشتراك اللفظين في أكثر من صوت واختلافهما في صوت مثلاً لقرب في المخرج أو الصفة مع الصوت المبدل منه، وذكرت حينها أنني جمعتُ من معاجمنا مئات الألفاظ التي تدخل في هذه الدائرة، وسُفّت أمثلة منها، وذكر العلماء أمثلة من ذلك مثل هَنَلت السماء وهَنَتت، ودعس وطعس وطعز ودعز و... بمعنى جامع المرأة. وغير ذلك من الألفاظ التي أدى فيها التغير الصوتي دورًا أساسيًا في جودها ضمن المترادفات.

٣- الاقتراض والأخذ من اللغات الأجنبية: فالخمر العربية لها ألفاظ تناظرها في دلالتها كالخندريس، والحريز معه الديباج والدمقس وغيرها، وهي ألفاظ جاءت من لغات أخرى أو جلبها العرب من لغاتها واستعملوها في حياتهم بجانب ما عندهم من ألفاظ عربية تحمل الدلالات نفسها التي تحملها الألفاظ الأجنبية، وقد أضافت هذه الألفاظ المقترضة إلى العربية ثراءً فوق ثرائها في

العديد من الدلالات • وليست العربية بدعًا في ذلك، فقد أثرى الاقتراض من اللغات الأجنبية اللغة الإنجليزية بالمترادفات إثراءً عظيمًا^(١٠٢)، وقد سبق في عامل الاقتراض من قبل القول بضرورة حدوث التأثير والتأثر بين اللغات متى احتكت ببعضها.

وهكذا تعددت عوامل تضخم الثروة اللفظية في العربية، وتأتي العوامل المؤثرة في الثروة الدلالية أو جانب الدلالة، وهي ما سأنتقل إلى الحديث عنها في القسم الآتي.

[القسم الثاني]

"عوامل الزيادة في الجوانب الدلالية"

وهذا هو المعروف بالتنمية الأفقية في اللغة، حيث لا تتعدد الألفاظ، بل تتعدد الدلالات للفظ الواحد، فالألفاظ قد تكون محدودة في وقت من الأوقات؛ لكن المعاني والدلالات غير محدودة؛ لأنها مرهونة بإبداعات الإنسان ونشاطه المتجدد في الحياة، ومن ثم لا تنتهي هذه الإبداعات التي تتطلب الدلالة على معانيها الجديدة والمستحدثة. وقد تعددت في العربية عوامل النمو والزيادة في دلالة ألفاظها، التي كانت موضوعة لمعنى من المعاني فجاءت هذه العوامل لتتعدد هذه المعاني وتختلف بما يؤدي إلى تنامي الثروة الدلالية في اللغة، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:

أولاً: المجاز ودوره:

العربية إحدى اللغات الحية الراقية التي عرفت المجاز واعتمدت عليه في إثراء حركة التعبير الدلالي لكثير من ألفاظها، والعرب كثيراً "ما تستعمل المجاز، وتعدده من مفاخر كلامها؛ فإنه دليل الفصاحة ورأس البلاغة" (١٠٣). فالمجاز فن بارز من فنون البلاغة، وأحد الأركان المهمة في علم البيان، فهو ركن أساسي في اللغة العربية، وليس عارضاً فيها، فهو أحد شقي الكلام "الحقيقة والمجاز" (١٠٤)، ووسيلة من الوسائل المهمة في التوسع اللغوي وفي إغناء اللغة وسد أوجه النقص في الألفاظ والدلالات التي نحتاج إليها في حياتنا اليومية، التي يحتاج إليها الكُتاب والمؤلفون والشعراء، وكل من له علاقة بلغتنا (١٠٥).

ويعرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول" (١٠٦).

"وهذا التعريف يوضح أن المجاز يقتضي أربعة عناصر: المعنى الأصلي المنقول منه، والمعنى المنقول إليه، والكلمة التي تنتقل من هذا إلى ذلك، ثم العلاقة التي بين المعنى الأول والثاني" (١٠٧).

وقد قسم الجرجاني المجاز إلى قسمين:

١ - (لغوي) وهو عنده نوعان:

(أحدهما): يقوم على المشابهة، وهو يسمى بـ(الاستعارة).

(والآخر): لا يقوم على المشابهة، وهو ما يسمى (بالمجاز المرسل).

٢ - (عقلي): وهو الذي يعتمد على (الإسناد) وهو ما يحدث في الجمل (١٠٨).

وبذا يكون (المجاز اللغوي) متعلقا بالكلمة المفردة (والمجاز العقلي) وهو ما أسماه بـ(الحُكْمِيّ)، متعلقا بالجملة وما فيها من إسناد.

وقد أثارَت قضية المجاز في اللغة خلافا بين العلماء:

فهناك من يرى أن أكثر الكلام حقيقة، وينسب هذا الرأي إلى ابن فارس، ورأى آخر يقول إن الكلام أكثره مجاز، وينسب إلى ابن جني، حيث يقول: "اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة" (١٠٩).

ثم رأى آخر وهو رأي أبي إسحاق الإسفرايني الذي ينكر المجاز ويأباه، ونقل السيوطي قول ابن برهان في كتابه في الأصول، حيث يقول: "اللغة مشتملة على الحقيقة والمجاز" (١١٠)، وكان الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني يستنكر المجاز في اللغة حيث يقول: "لا مجاز في لغة العرب" (١١١).

وهناك مذهب وسط، وهو مذهب جمهور العلماء يرى أن اللفظ قد يستعمل استعمالاً حقيقياً وقد يستعمل استعمالاً مجازياً. فالضرورة هي التي تفرض على كل لغة أن تعتمد المجاز للتطور بجميع أنواعه. "ومنكر المجاز في اللغة جاحد للضرورة ومبطل محاسن لغة العرب" قال امرؤ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأُرْدَفَ أَعْجَازًا وَتَاءَ بِكُلِّ

يقول السيوطي: "وليس لليل صلب ولا أرداف كذلك سماوا الرجل الشجاع أسداً، والكريم بحراً والبليد حماراً، لمقابلة ما بين الحمار في معنى البلادة، والحمار حقيقة في البهيمية، وكذلك الأسد حقيقة في البهيمية، ولكن نقل إلى هذه المستعارات تجوزاً" (١١٢).

فالمجاز ظاهرة حتمتها حركة التطور اللغوي، إذ يعتمد بالمجاز إلى نقل الألفاظ من المعاني القديمة إلى المعاني الجديدة.

يقول الدكتور عبد الواحد وافي: "وبفضل المجاز اتسعت اللغة العربية للعلوم والفنون على اختلاف أنواعها وللحضارة على كثرة مظاهرها، فنهضت بالعلوم الشرعية واللغوية والطبيعية والرياضية وعلوم النفس والاجتماع، وصارت لسان الفلسفة والسياسة والقصص والصناعة والفن ومختلف ضروب المعاملات؛ وبالجملة لم تقف أمام أي مظهر من مظاهر العلم أو الحضارة، وقفة المتعثر الحائر، بل خاضت في مختلف مناحي القول، وقويت على التعبير عن شتى مظاهر الفكر" (١١٣).

ثانياً: المشترك اللفظي:

وهو المصطلح الذي يقابل الترادف الذي سبق الحديث عنه، فإذا كان الترادف هو "عدة ألفاظ تؤدي معنى واحداً"؛ فإن المشترك: "هو عدة معان تشترك في لفظ واحد"، فهو أشبه بالمشارك الكهربائي في عصرنا الحاضر، الذي يكون فيه عدة أماكن لتشغيل أكثر من جهاز كهربائي في وقت واحد. فالمشارك اللفظي تؤدي اللفظة الواحدة فيه عدة معان على سبيل الحقيقة لا المجاز^(١٤).

ورغم أنه يُعرف "بالمشارك اللفظي" إلا أنني أعده ضمن عوامل تنمية المعاني وليس الألفاظ، لأن الزيادة في ألفاظه زيادة في معانيها وليس في صيغها، فالأرض لفظة تطلق على معانٍ عديدة منها الأرض التي نعيش عليها وتقابل السماء، وهي الزكام، والرعدة، والنقضة وغيرها.

وقد وقف علماءنا القدامى أمام هذه الظاهرة في العربية، ولقى عناية اللغويين والأصوليين والفلاسفة، وكان ورود نماذج منه في القرآن مدعاة إلى الاحتفاء والاهتمام به من علماء اللغة والمفسرين ودارسي الإعجاز والبلاغة، ودرسوه بوصفه واحداً من وجوه إعجاز القرآن الكريم.

وقد بدأ الاهتمام به في العربية مبكراً، حيث جاءنا من المؤلفات التي عُنيت بالمشارك اللفظي في كتاب الله المجيد، كتاب "الوجوه والنظائر" لمقاتل بن سليمان البلخي (ت ١٥٠هـ)، وكتاب "الوجوه والنظائر" أيضاً، لهارون بن موسى الأزدي (ت ١٧٠هـ) وكتاب "ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد" للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، وكتاب "الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية التي ترادفت مبانيتها وتنوعت معانيها" للثعالبي (ت ٤٢٩) ولم يصل إلينا مما كتب في المشترك اللفظي في الحديث النبوي سوى كتاب "الأجناس من كلام العرب وما

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) أما المؤلفات التي تناولت المشترك اللفظي بصورة عامة دون تقييده بالقرآن أو الحديث النبوي، فمنها "كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه" لأبي العميئل الأعرابي (ت ٢٤٠هـ) وكتاب كراع النمل (ت ٣١٠هـ) الذي كان أول وأقدم معجم عربي شامل للمشارك اللفظي وسَمَّاه "المُنْجَد في اللغة"، وبعده جاء كتاب الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ) المسمى "مختصر الوجوه في اللغة".

وقد اعترف أغلب لغويينا بوقوع المشارك في العربية وأقروا به وسبقت عبارة سيبويه في الترادف التي قال فيها: "ومن كلامهم اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"^(١١٥)، وابن فارس يقر في باب (الأسماء كيف تقع على المسميات) بأن الأشياء الكثيرة تُسمى بالاسم الواحد، نحو (عين الماء) و(عين المال) و(عين السحاب)^(١١٦). كما خصص الثعالبي فصلاً خاصاً في كتابه (فقه اللغة وسر العربية) أورد فيه أمثلة للمشارك وعنوانه: (فصل في وقوع اسم واحد على أشياء مختلفة). والسيوطي توسع فيه بشكل كبير^(١١٧). إلا أن هناك من علماء العربية من اعترض على وقوع المشارك في العربية أو عدّه ظاهرة عامة فيها، فهو يرفض أن يكون المشارك موضوعاً بهذا الأداء في الأصل؛ لما يؤديه من الغموض واللبس في المعنى، كابن درستويه الذي يرفض في شرحه لفصيح ثعلب كون الفعل (وجد) يحمل المعاني المختلفة مما رواها اللغويون من أنه يدل على العثور على الشيء، والغضب، والحقد فيقول: "فَطَنَّ من لم يتأمل المعاني ولم يتحقق الحقائق، أن هذا لفظ واحد وقد جاء لمعان مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً"^(١١٨).

وهو يرى أن "اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر لما كان في ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، أما ما جاء منها - وهو عنده قليل نادر - فيجيء لعل منها أنه يأتي في لغتين متباينتين، أو لحذف أو اختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان وخفي سبب ذلك على السامع وتأول فيه الخطأ"^(١١٩).

وهو يعيد اختلاف المعنيين في اللفظ الواحد إلى فكرة "المشترك المعنوي" حيث يقول "إذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف، ثم جاء المعنيان مختلفين، لم يكن بُدُّ من رجوعهما إلى معنى واحد، يشتركان فيه، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى"^(١٢٠).

والى ما يشبه رأي ابن درستويه مال أبو علي الفارسي الذي رأى أن اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل"^(١٢١).

وهكذا نرى أن للمشترك اللفظي مؤيدين له ومؤلفين فيه، كما كان له معارضوه ورافضوه.

ومثل الترادف، وضع العلماء للمشترك أسباباً لوجوده في العربية، كان أبرزها تعدد اللهجات في كلمة مثل الألف التي تُطلق على الأيسر نسبة إلى اليد اليسرى وعلى الأحمق، ومنها المجاز ودوره في تعدد المعاني للفظ الواحد، مثل دوره في لفظة "العين" التي تدل على "الباصرة" و"عين الماء" و"قرص الشمس" و"الجاسوس" و"ذات الشيء أو الشخص"، وهكذا للشبه بين الباصرة وغيرها في الاستدارة أو الوظيفة التي تؤديها في التجسس.

وكان للاقتراض أيضا أثره في وجود بعض ألفاظ المشترك مثل كلمة "الحَبُّ" العربية المعروفة، و"الحَبُّ" الفارسية التي بمعنى الجَرَّة التي يُجعل فيها الماء، والسُّورُ بمعنى الحائط أو الجدار المحيط بالبيت وهي عربية، والسُّورُ الفارسية التي بمعنى مأدبة الطعام أو الضيافة.

كما أوجدت التغيرات الصوتية بعض ألفاظ هذا الحقل الدلالي مثل كلمة (حَنَك) التي بمعنى حَنَك الغراب التي وردت بمعنى شدة سواده وهي متطورة عن (حلك) أي شدة السواد، فهي بالنون مبدلة من اللام كما حدث في إسماعيل وإسماعين.

ولا شك أن المشترك يؤدي دورًا في اتساع اللغة ونمائها؛ فهو يلبي حاجات أصحابها المتجددة للدلالة على المعاني الحادثة والمتجددة، إذا ضاقت عليهم الحصيلة اللفظية في وقت الحاجة، فيلجئون إلى التنمية الأفقية لتغطية احتياجاتهم اللغوية.

ثالثاً: التضاد الدلالي ودوره:

ويقصد به الألفاظ التي تؤدي الواحدة منها المعنى وضده، فيدخل بذلك في عباءة المشترك اللفظي؛ لقيام اللفظة في التضاد بأداء معنيين كل منهما نقيض الآخر، مثل الفعل (شَرى) الذي يؤدي معنى البيع والشراء، (والصريم) الذي يعني الليل والنهار، (والقرء) الذي يدل على الطهر والحيض، وهكذا يختلف التضاد في الدلالة هنا عن التضاد المعروف بين المعاني مثل الفرح والحزن، والحياة والموت، والكلام والسكوت، فليس هذا النوع من الألفاظ هو المقصود بالبحث هنا، بل المقصود ظاهرة التضاد في المعنى للفظ الواحدة التي تحمل

المعنيين المتضادين؛ ولهذا كان التضاد بذلك فرعاً من المشترك اللفظي، ويتصل به اتصالاً وثيقاً، إلا أنه نوع خاص من المشترك.

وقد قدّم المعجميون العرب منذ "كتاب العين" ومروراً بكل معاجم العرب ومدارسها - نماذج عديدة لألفاظ هذا النوع من الأضداد، وإن اختلفت فيما بينها في حجم هذه الألفاظ المعروضة فيها وعددها؛ لكن لم يخلُ معجم منها من أمثال هذه الألفاظ. ويعود الاهتمام الأكبر للغويين بهذه الظاهرة إلى ورود بعض ألفاظها - على قِلَّتِها - في القرآن الكريم، مثل "القرء" في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١٢٢). والفعل "شرى" في قوله تعالى: ﴿وَشَرَّوْهُ بِثَمَنِ بَخْسٍ﴾^(١٢٣) وغيرهما.

فقد سعى علماء اللغة والمفسرون إلى بيان مقاصد الأضداد لمن لا يعرف أسرار العربية ومكوناتها، كما أرادوا الرد على من أسامهم علماؤنا بالشعوبيين الذين كانوا يبحثون عن النقائص التي يرمون بها العرب ولغتهم بها طعنا فيهم وفي لغتهم التي شرفها الله بأن تكون لغة رسوله الأمين وقرآنه الكريم، فحرص علماؤنا على دفع أية دنيئة في أجدادهم أو لغتهم.

وكان من دلائل اهتمامهم بهذه الظاهرة في العربية، هو قيام العديد منهم بالتأليف فيه كتباً تحمل اسمها صراحة مثل الأضداد، لقطرب (ت ٢٠٦هـ) والأصمعي (ت ٢١٦هـ) وابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) وأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، وأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، وأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)، وابن الدّهان (٥٦٩هـ)، وأبي الحسن الصغاني (٦٥٠هـ)، وجميع هذه المؤلفات مطبوعة منذ زمن، وتدخل في نطاق ما سُمّي بـ: "معاجم الموضوعات أو المعاجم

المتخصصة"، ونُسب لآخرين تأليفهم في "الأضداد" كتباً لم تصل إلينا كالتَّوْزِيَّ (ت ٢٣٠هـ) وثعلب (٢٩١هـ) وابن فارس (٣٩٥هـ).

وكان منهم أيضاً من خصص للأضداد باباً أو فصلاً في كتاب من كُتِبَهُ كابن قتيبة في "أدب الكاتب" والجواليقي في "شرح أدب الكاتب" وابن فارس في "الصاحبي" والثعالبي في "فقه اللغة وسر العربية" والسيوطي الذي أفاض فيها وعرض ما يتعلق بها في "المزهر".

وقد تعارضت آراء العلماء في هذه الظاهرة، وترددت بين القبول والرفض، أو التحفظ على القبول المطلق أو الرفض المطلق لها، فلم يقف الدارسون من الأضداد موقفاً واحداً...، فانقسم العلماء إلى مؤيد يدافع عن الأضداد ويدلل على وجودها في اللغة، وإلى مُنْكَرٍ لهذا الوجود يعني على العربية احتضانها لهذه المواد ويعيب عليها عدم الدقة في دلالة ألفاظها^(١٢٤).

وقد أفاض العلماء في الرد على هذا الاتهام ونفى الأضداد في العربية بما يفيد بأن السياق وحده هو الذي يتكفل برفع الغموض والإبهام والالتباس في المعنى عن المستمع، وكان هذا واضحاً في قول ابن فارس، "كلام العرب يصح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يُعرف معنى الخطاب إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين؛ لأنه يتقدمها، ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحداً"^(١٢٥)، فهو بهذا ينفي عن اللفظة التي تؤدي المعنى وضده أي لبس في أدائها أحد المعنيين وقت عرضها في سياقها.

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

وقد تزعم ابن درستويه فريق الرفض مثلما رأينا موقفه في الترادف والمشترك، وقيل عن ثعلب إنه أنكر الأضداد^(١٢٦) رغم أن السيوطي أورد ما يفيد موافقته على الأضداد وليس رفضه^(١٢٧).

وأوجد العلماء أسبابا عدة للتضاد، جاء بعضها مشتركامع الترادف والمشارك مثل اختلاف لهجات العرب؛ حيث تكون اللفظة دالة في الأصل على معنى عام مشترك، فتأخذ قبيلة بجزء من هذا المعنى العام وتأخذ أخرى بالجزء الآخر منه، مثل "القرء" الذي يدل أصلاً على الدخول في وقت الشيء، فأطلقته قبيلة على الدخول في الحيض، وقصدت به أخرى وقت الطهر، وكان للتغيرات الصوتية دورها في التضاد أيضاً، كما في الفعل "لمق" بمعنى محا وأزال، والفعل (نمق) بمعنى كتب، فأبدلت النون في (نمق) لاما وتحول في المعنيين المتضادين إلى (لمق). كما أدى الافتراض دوره في التضاد في مثل "البسَل" التي تطلق على الحلال والحرام، فهي عربية للحلال، وعبرية وأرامية للحرام.

واستقل التضاد بأسباب تخصه مثل النفاؤل الذي يتجلى في كلمات مثل "المفازة" التي تطلق على الصحراء المهلكة و"السليم" للملدوغ المشرف على الموت، ومنها أيضا الخوف من الحسد في مثل "شوءاء" للمرأة أو الفرس الجميلة. ومنها المجاز والاستعارة كما في قوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾^(١٢٨)، وحاشا لله أن ينسى بل قصد به الترك والإهمال والتجاهل.

كما يدخل مع المجاز التهكم والسخرية في مثل قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾^(١٢٩)، فكيف يكون عزيزاً وهو يذوق ألوان العذاب والهون؟ وتؤدي الصياغة الصرفية دوراً أيضاً في وجود الأضداد، كأن تؤدي صيغة (فاعل) معنى مفعول أو العكس، كما في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(١٣٠)

(التضخم اللغوي في العربية...) د. أحمد السيد أحمد مفرح.

بمعنى مرضية، وقوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾^(١٣١)، أي ساترًا. ولا ننسى دور الهمزة الذي تؤديه في سلب المعنى الأصلي للكلمة ومنحها معنى جديدًا جاء منه التضاد مثل عجم وأعجم وقسط وأقسط وغيرهما.

وهكذا رأينا دور التضاد يدخل أيضا في دائرة الزيادة الأفقية للغة ونموها في جانب الدلالة.

"خاتمة البحث"

توصل البحث في نهايته إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: توقّر للعربية مجموعة من العوامل التي جعلتها تتمتع بثروة لغوية ضخمة في ألفاظها ودلالاتها مكنتها على مر عصورها من الوفاء بحاجات أهلها ومتطلبات حياتهم، ولم تجمد هذه اللغة يوماً ولم تتوقف عن إمدادهم بما يعينهم في التعبير عما يريدون التعبير عنه، كما كانت هذه العوامل سبباً في اتساع خزائنها اللفظية والدلالية؛ لتكون أكثر اللغات ثراءً يصل إلى حد التضخم الواسع بصورة واضحة لا لبس فيها.

ثانياً: الاشتقاق بأنواعه المختلفة ظاهرة هامة في حياة اللغات، وهو أهم السبل في العربية لابتكار الألفاظ التي تحتاجها لمسايرة التطور في مختلف مناحي الحياة؛ وكى تقوى على التوالد الحي والتكاثر الخلاق، وقد أكسبها قدرًا من الألفاظ لا يتناهي بل يتنامى على مر العصور والأزمنة.

ثالثاً: يعد توليد الألفاظ جانباً مهماً من الجوانب التي تمنح اللغة أيضاً مرونة تستجيب بها لمقتضيات العصور المتجددة، وبخاصة حينما يكون التوليد من أصول عربية ويخضع لمقاييسها وسننها التي جاء بها علماءها ونهبوا عليها.

رابعاً: كان الاقتراض من اللغات الأجنبية واحداً من العوامل المؤثرة في زيادة مخزون العربية من الألفاظ، وقد جلب أهلها ألفاظاً غير عربية كان كثير منها لا بديل له فيها، وكان بعضها مرادفاً لألفاظ عربية موجودة ومستعملة على الألسنة، وتعايش اللفظ العربي مع غير العربي واستعملاً معاً. لكن التوصية هنا

بعدم التوسع دون داعٍ في اجتلاب اللفظ الأجنبي لغير الحاجة اللغوية فقط، وعند عدم وجود البديل العربي الذي يقوم مقامه بنفس الدقة في الأداء.

خامساً: لا يمكن تجاهل دور المترادفات في العربية في توفير الفضاء المريح للمتكلم العربي؛ ليجد فيه ما يسد كثيراً من حاجاته في التعبير عما يريد، وإن كان من الصعب أن يتحقق الترادف التام في المعنى بين هذه المترادفات، لكن المتكلم يكفيه الاتفاق بينها في المعنى العام ليسعفه في التعبير بالتقاط ما يعنُّ على خاطره منها، ويؤدي غرض المتعجِّل.

سادساً: توفّر للعربية ما يُنمّي الدلالات فيها مثلما توفر لها ما ينمّي ألفاظها، فكان لها المشترك اللفظي والتضاد، والمجاز الذي هو وسيلة هامة من وسائل التنمية الأفقية التي تعكس فكر المجتمع وتطور الحياة فيه ومعتقداته وجوانب حياته الحضارية وغير ذلك.

سابعاً: لا يجوز الوقوف في وجه أي عامل من العوامل السابقة ما دام مفيداً للغة وأهلها؛ ولا يصيبها بضرر في أسسها التي تقوم عليها، ولا يجعل أهلها يئأون عنها ويجافونها، فلا ضرر ولا ضرار.

ثامناً: أدت العوامل السابقة إلى سعة في العربية – كما قلتُ- لكنها أدت في بعض الحالات إلى حشو العربية بما لاتحتاج إليه ؛ لوجود ما يغني عنه ، ومن

ثم فقد يعد بعض ما تمتلئ به معاجمنا العربية من ألفاظ غير ذي جدوى ، بل قد يصيب اللغة ومتونها بالترهل المذموم الذي يؤثر سلباً لإيجاباً ، فإذا كانت النحافة الزائدة مكروهة ، فالبدانة المفرطة لاتقل كراهة عنها .

"وما توفيقِي إلا بالله"

الهوامش

- (١) جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دراسة العربية المعاصرة ١٤٨، وانظر العربية الفصحى الحديثة ٣١، وفصول في فقه العربية ٢٩٠، ودراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، ١٧٤.
- (٢) انظر المزهري ٣٤٦/١ وما بعدها، ومن أسرار العربية ٦٢، ودراسات في فقه اللغة ١٧٤، وفصول في فقه العربية ٢٩٠.
- (٣) كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ٢٠٢/١ - ٢٠٥.
- (٤) الحدود في النحو ٣٦، مقدمة كتاب الاشتقاق ٢٦، الاشتقاق ودوره في نمو اللغة ١٠.
- (٥) دراسات في فقه اللغة ١٧٤، وفصول في فقه العربية ٢٩٠، والاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي ٢ وما بعدها.
- (٦) اللغة لفندريس ٢٢٦، وانظر دراسات في فقه اللغة ١٧٤، وفصول في فقه العربية ٢٩٠.
- (٧) دراسات في فقه اللغة ١٧٤، وفصول في فقه العربية ٢٩٠، وانظر الكلمة لحلمي خليل ٧٣.
- (٨) اللغة لفندريس ٢٢٦.
- (٩) المزهري ٣٤٦/١، وانظر الخصائص ١٣٤/٢، وفصول في فقه العربية ٢٩١، وفقه اللغة لوافي ١٧٨، ودراسات في فقه اللغة ١٧٤.
- (١٠) انظر: دراسات في فقه اللغة ١٧٤ - ١٧٥، وفصول في فقه العربية ٢٩١، ومدخل إلى فقه اللغة العربية ٢٠٦.
- (١١) أطلق هذه التسمية على الاشتقاق الأصغر د. علي عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللغة ١٧٨.
- (١٢) فصول في فقه العربية ٢٩٢.
- (١٣) الاشتقاق لعبد الله أمين ١٤٨، وانظر فصول في فقه العربية ٢٩٢.
- (١٤) فصول في فقه العربية ٢٩٣، وانظر الصاحبى ٦٧، والمزهري ٣٤٦/١.
- (١٥) فصول في فقه العربية ٢٩٤، والكلمة، د. حلمي خليل ٧٢.
- (١٦) الكلمة، د. حلمي خليل ٦٩.
- (١٧) السابق نفسه.
- (١٨) الخصائص ١٣٣/٢ - ١٣٩، وفقه اللغة لوافي ١٨٣، وفصول في فقه العربية ٢٩٦.
- (١٩) انظر مثلاً: فقه اللغة لوافي ١٨٠ - ١٨٣، ودراسات في فقه اللغة ١٨٦، ومدخل إلى فقه اللغة العربية ٢١٤، وفي فقه اللغة ١٦٨.
- (٢٠) انظر مثلاً فصول في فقه العربية ٢٩٦، فقد التزم د. رمضان عبد التواب فيه بتسمية ابن جنى له "بالأكبر".
- (٢١) الخصائص ١٣٤/٢، وتناقلت كتب فقه اللغة وغيرها كلامه هذا.
- (٢٢) نفسه.
- (٢٣) فصول في فقه العربية ٢٩٧.
- (٢٤) دراسات في فقه اللغة ١٨٨.

- (٢٥) من أسرار العربية ٤٩.
- (٢٦) انظر الخصائص ١٣٥/٢ وما بعدها.
- (٢٧) المزهر ٣٤٧/١، وانظر: من أسرار اللغة ٥١.
- (٢٨) الخصائص ١٣٨/٢.
- (٢٩) انظر فقه اللغة لوافي ١٨٤، ودراسات في فقه اللغة ٢١٠، وفي فقه اللغة ١٧٦.
- (٣٠) الخصائص ٥٣٨/١.
- (٣١) الصاحبي ٢٠٩.
- (٣٢) فصول في فقه العربية ٢٩٦.
- (٣٣) انظر لسان العرب ٦٦٤٧ - ٤٦٥٣.
- (٣٤) السابق ١١٧١ - ١٢١٦.
- (٣٥) السابق ٤١٤٣ - ٤١٤٤.
- (٣٦) السابق ٤١٤٣ - ٤١٥١.
- (٣٧) السابق ٤١٧٨ - ٤١٨٠.
- (٣٨) السابق ٣٦٦٧ - ٣٦٨١.
- (٣٩) الصحاح ١١٩٢ - ١٣١٠.
- (٤٠) العربية الفصحى الحديثة ١٠٣.
- (٤١) الاشتقاق والتعريب ١٣، وانظر: النحت في العربية قديما وحديثا ٨١، وفقه اللغة لوافي ١٨٦، وفصول في فقه العربية ٣٠١، ومدخل إلى فقه اللغة العربية ٢٢٠.
- (٤٢) من أسرار اللغة ٨٦.
- (٤٣) العين ٦٠/١ - ٦١.
- (٤٤) الكتاب ٣٠٠/٣، وانظر ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧.
- (٤٥) المقاييس ٣٢٩/١.
- (٤٦) السابق ٣٣٥/١.
- (٤٧) انظر أمثلة ذلك في المقاييس: (البحتر ٣٢٩/١).
- (٤٨) الصاحبي ٢٦٣ - ٢٦٤.
- (٤٩) دراسات في فقه اللغة ٢٤٤، وفصول في فقه العربية ٣٠٢.
- (٥٠) فقه اللغة لوافي ١٨٨ - ١٨٩.
- (٥١) المباحث اللغوية في العراق ٨٦.
- (محاضرات ألقاها الدكتور مصطفى جواد على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية ١٩٥٤، توزيع دار المعرفة، القاهرة ١٩٥٥م، بمعهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية.
- (٥٢) المولد، د. حلمي خليل ١٠٣.

- (٥٣) انظر المصطلحات العلمية في اللغة العربية للشهابي ٢٠٤، وأعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة للحمزاوي ٣٣٥.
- (٥٤) دراسات في فقه اللغة ٢٧٣.
- (٥٥) انظر في أقسام النحت: فصول في فقه العربية ٣٠٢، والاشتقاق والتعريب ٢٢ - ٢٣ وغيرهما.
- (٥٦) انظر المحكم ٤٣٠/٩، واللسان ٤٩١٦، والقاموس، والتاج ٣٢٨/٩.
- (٥٧) اللسان ٤٩١٥، والتاج ٣٢٧/٩.
- (٥٨) اللسان ٤٩١٦، والقاموس، والتاج ٣٢٩/٩.
- (٥٩) السابقة نفسها.
- (٦٠) انظر: المولد. حلمي خليل ١٨٠.
- (٦١) فقه اللغة ١٩٩.
- (٦٢) السابق ٢٠٩.
- (٦٣) السابق ٢٠٩ - ٢١٠.
- (٦٤) اللغة العربية (كائن حي) ١٩٠.
- (٦٥) الأسماء العربية لمحدثات الحضارة والمدنية، ٤٠.
- (٦٦) دور الكلمة في اللغة ١٥١.
- (٦٧) العربية لغة العلوم ٣٥١.
- (٦٨) السابق ٣٥١.
- (٦٩) التطور اللغوي التاريخي ١١٩.
- (٧٠) السابق ١١٩.
- (٧١) المصطلحات العلمية في اللغة العربية ٣٦.
- (٧٢) المعجم العربي: نشأته وتطوره ٥٦٠/٢.
- (٧٣) السابق ٥٦٠/٢.
- (٧٤) كلام العرب ٨٤ - ٨٥.
- (٧٥) السابق ٧٩.
- (٧٦) السابق ٨٨.
- (٧٧) مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا، موضوع التعريب والتوليد.
- (٧٨) انظر المعجم العربي نشأته وتطوره ٦٨/٢.
- (٧٩) المعجم الوسيط ٨/١، وانظر المولد ١٨٥، ومقدمة المعجم الوسيط ٣١/١.
- (٨٠) اللغة لفندريس ٣٤٦، وانظر فصول في فقه العربية ٣٥٨.
- (٨١) المولد، د. حلمي خليل ١٢٧ - ١٢٨.
- (٨٢) المزهر ٢١٢/١.
- (٨٣) البيان والتبيين للجاحظ ١٩/١ - ٢٠.

- (٨٤) الأساس في فقه اللغة ١٣١ - ١٣٢، واللغة لفندريس ٣٤٨.
- (٨٥) المعرب للجواليقي ٦ - ١٠.
- (٨٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٦٨/١، وانظر المزهر ٢٦٩/١ - ٢٧٠، والمعرب للجواليقي ٥.
- (٨٧) المعرب ١١ - ١٢، المزهر ٢٧٠/١، والمولد ١١٩.
- (٨٨) انظر المعرب ٦، المزهر ٢١٩/١.
- (٨٩) المولد ١٤٠، وانظر كلام العرب ٨٩.
- (٩٠) المولد ١٤٠، وانظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة لسنة ١٩٣٤، ٣٣/١.
- (٩١) مدخل إلى فقه اللغة العربية ٢٨٠، وانظر فصول في فقه العربية ٣٠٨.
- (٩٢) الكتاب ٢٤/١.
- (٩٣) المزهر ٤٠٠/١.
- (٩٤) في اللهجات العربية ١٥١، (الأجلو المصرية - القاهرة ٢٠٠٣).
- (٩٥) الصاحبي ١٠٤ (تح صقر، البابي الحلبي، القاهرة، د.ت).
- (٩٦) المزهر ٤٠٧/١.
- (٩٧) السابق نفسه.
- (٩٨) المزهر ٤٠٢/١ - ٤١٣.
- (٩٩) انظر في ذلك مثلاً: فصول في فقه العربية ٣١٠ - ٣١٨، ومدخل إلى فقه اللغة العربية ٢٩٤ - ٢٩٨، ودراسات في فقه اللغة ٢٩٥ وما بعدها، وكلام العرب ١٠٣، والمزهر ٤٠٣/١ - ٤٠٧.
- (١٠٠) المزهر ٤٠٥/١ - ٤٠٧.
- (١٠١) انظر مثلاً: دراسات في فقه اللغة ٢٩٣ - ٢٩٩، وكلام العرب ١٠٣ - ١٠٦، وفقه اللغة ١٧٢ - ١٧٤، وفصول في فقه العربية ٣١٦ - ٣٢٢، ومدخل إلى فقه اللغة العربية ٢٩٨ - ٣٠٠.
- (١٠٢) انظر فصول في فقه العربية ٣٢٢.
- (١٠٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ٢٦٥/١.
- (١٠٤) مجاز القرآن وخصائصه الفنية ٤٩.
- (١٠٥) عوامل التطور اللغوي ٥٧ - ٥٨.
- (١٠٦) أسرار البلاغة ٢٠٤.
- (١٠٧) جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دراسة العربية المعاصرة ٢٣٧.
- (١٠٨) أسرار البلاغة ٣٢٤ - ٣٢٦ / مفتاح العلوم ١٩٤ - ١٩٨؟
- (١٠٩) الخصائص ٤٤٧/٢.
- (١١٠) المزهر ٣٦٤/١.
- (١١١) السابق نفسه.
- (١١٢) السابق ٣٦٥/١.
- (١١٣) فقه اللغة ٢٢٩.

- (١١٤) راجع في تعريف المشترك اللفظي: فقه اللغة ١٨٩، وكلام العرب ١٠٨، وفصول في فقه العربية ٣٢٤، ودراسات في فقه اللغة ٣٠٢، ومدخل إلى فقه اللغة العربية ٢٨٠، ومقدمة تحقيق كتاب المنجد في اللغة لكرام ١٨ - ١٩، والمزهر ٣٦٩/١.
- (١١٥) الكتاب ٢٤/١.
- (١١٦) الصاحبى ٩٧، وعنه في المزهر ٣٦٩/١.
- (١١٧) المزهر ٣٦٩/١ - ٣٨٦.
- (١١٨) تصحيح الفصيح ٣٦٤/١، وعرضه له في المزهر ٣٨٤/١.
- (١١٩) تصحيح الفصيح ١٦٦/١ - ١٦٧.
- (١٢٠) السابق ٢٤٠/١، والمزهر ٣٨٥/١.
- (١٢١) انظر دراسات في فقه اللغة ٣٠٤، وفصول في فقه العربية ٣٢٥.
- (١٢٢) سورة البقرة / ٢٢٨.
- (١٢٣) سورة يوسف / ٢٠.
- (١٢٤) الأضداد في اللغة لآل ياسين ٢٤٥، وانظر علم الدلالة د. مختار عمر ١٩٤ وما بعدها، وفصول في فقه العربية ٣٣٦ وما بعدها، ومدخل إلى فقه اللغة العربية ٢٨٨ وما بعدها.
- (١٢٥) الأضداد لابن الأنباري ص ٢، وانظر ص ٤.
- (١٢٦) شرح أدب الكاتب ٢٠٥، وعلم الدلالة د. مختار عمر ١٩٤.
- (١٢٧) روى له السيوطي في المزهر ٣٩٣/١ بعض ألفاظ الأضداد ولم يذكر أنه ينكرها، وانظر الأضداد لآل ياسين ٢٥٢.
- (١٢٨) سورة التوبة / ٦٧.
- (١٢٩) سورة الدخان / ٤٩.
- (١٣٠) سورة الحاقة / ٢١.
- (١٣١) سورة الإسراء / ٤٥.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د.مصطفى أحمد النحاس ، مطبعة النسرالذهبي ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٢- الأساس في فقه اللغة ،أ. د. فولفد يتريش فيشر ، ترجمة وتعليق د.سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط ١.
- ٣- أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني ، تصحيح وتعليق الإمام الشيخ محمد عبده ، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ.
- ٤- الأسماء العربية لمحدثات الحضارة والمدنية ، حفني ناصف ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٥٦م.
- ٥- الأشباه والنظائر، للسيوطي ، تحقيق محمد عبد القادرالفاضلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٩م.
- ٦- الاشتقاق ، عبد الله أمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠٠٠م.
- ٧- الاشتقاق ، فؤاد ترزي ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٦٨م.
- ٨- الاشتقاق والتعريب ، عبد القادر مصطفى المغربي ، مطبعة الهلال ، مصر ، ١٩٠٨م.
- ٩- الاشتقاق ودوره في نمو اللغة ، د. محمد عياش ، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٥م.
- ١٠- الأضداد ، ابن الأثيري ، تح محمد أبو الفضل ، إبراهيم ، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٩٨٧م.
- ١١- الأضداد في اللغة ، محمد حسن آل ياسين ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٤م.
- ١٢- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (السلسلة الجامعية) مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما ، محمد رشاد حمزاوي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٨م.

- ١٣- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٤٩ م .
- ١٤- التاج ، تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تحقيق مجموعة ، الكويت، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
- ١٥- تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ١٦- تصحيح الفصيح وشرحه ، ابن درستويه ، تح عبد الله الجبوري ، بغداد، ١٩٧٥ م .
- ١٧- التطور اللغوي التاريخي ، د.إبراهيم السامرائي ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٩٨٧ م .
- ١٨- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، د.رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٧٧ م .
- ١٩- التطورالنحوي للغة العربية ، أخرجها وصححه وعلق عليه د.رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ،
- ٢٠- التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، د.محمد غاليم ، دار توبقال للنشر، المغرب ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- ٢١- جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دراسة العربية المعاصرة ، عبيد محمد سعيد عبد العزيز، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩١ م .
- ٢٢- جهود مجمع اللغة العربية في تعريب المصطلح العلمي ، د.محمد حسن عبد العزيز، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ٨٦ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٢٣- الحدود في النحوللرمانى ، تحقيق د.إبراهيم السامرائي ، دار الفكر، عمان د.ت .
- ٢٤- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، ط ٢ ، ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م .

- ٢٥- دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٢٦- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٦٣ م .
- ٢٧- دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة د. كمال بشر ، مكتبة الشباب القاهرة ، ١٩٧٦ م .
- ٢٨- شرح أدب الكاتب ، الجواليقي ، نشرمصطفى صادق الرافعي ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
- ٢٩- الصاحبى في فقه اللغة ، ابن فارس ، تح السيد أحمد صقر، القاهرة، ١٩٧٧ م .
- ٣٠- الصاحبى في فقه اللغة ، ابن فارس ، تح مصطفى الشويمي ، بيروت، ١٩٦٣ م .
- ٣١- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطار، دارالعلم للملايين ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٩ م .
- ٣٢- العربية الفصحى الحديثة، بحوث في تطوير الألفاظ والأساليب ، سنتكليفش، ترجمة وتعليق د. محمد حسن عبد العزيز، دار النمر ، القاهرة ، ١٩٨٥ م .
- ٣٣- العربية لغة العلوم والتقنية ، د. عبد الصبور شاهين ، دار الاعتصام ، القاهرة ، مصر ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٣٤- علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٩٣ م .
- ٣٥- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران ، دار الفكر القاهرة، ط٣ ، ١٩٩٩ م .
- ٣٦- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ابن رشيق القيرواني ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط٢ ، ١٩٥٥ م .
- ٣٧- عوامل التطور اللغوي ، دراسة في النحو وتطور الثروة اللغوية ، د. حمد عبد الرحمن حماد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- ٣٨ - العين ، الخليل بن أحمد ، تح مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، بيروت ط ١ ، ١٩٨٨ م .
- ٣٩ - فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط ٦ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٤٠ - فقه اللغة ، د. علي عبد الواحد وافي ، دارنهضة مصر ، القاهرة ، د.ت .
- ٤١ - فقه اللغة العربية وخصائصها ، د. إميل يعقوب ، دار العلم للملايين . بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ٤٢ - الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ، جورجى زيدان ، مراجعة وتعليق د. مراد كامل ، دار الحدائة للنشر ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م .
- ٤٣ - في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .
- ٤٤ - القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، دار صادر ، بيروت ، د.ت .
- ٤٥ - الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- ٤٦ - الكتاب ، سيبويه ، تح عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، د.ت .
- ٤٧ - كلام العرب ، د. حسن ظاظا ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د.ت .
- ٤٨ - الكلمة دراسة لغوية معجمية ، د. حلمي حليل ، دارالمعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، د.ت .
- ٤٩ - كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، أحمد فارس الشدياق ، الأستانة ، ط ١ .
- ٥٠ - لسان العرب لابن منظور ، دارالمعارف ، القاهرة ، د.ت .
- ٥١ - اللغة ، فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ م .
- ٥٢ - اللغة العربية (كائن حي) ، جورجى زيدان ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٨٨ م .

- ٥٣- المباحث اللغوية في العراق ، محاضرات ألقاها د. مصطفى جواد على طلبية الدراسات الأدبية واللغوية ١٩٥٤، توزيع دارالمعرفة ،القاهرة ، ١٩٥٥م .
- ٥٤- مجاز القرآن وخصائصه الفنية ،محمد حسين علي الصغير، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٩٤م .
- ٥٥- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، سنة ١٩٣٤م .
- ٥٦- مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ، د.شوقي ضيف ، (موضوع التعريب والتوليد) مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- ٥٧- المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تح مصطفى السقا وآخرين ،القاهرة ١٩٥٨م .
- ٥٨- المخصص ، ابن سيده ، تح خليل إبراهيم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .
- ٥٩- مدخل إلى فقه اللغة العربية ، د. أحمد محمد قدور ، دار الفكرالمعاصر، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .
- ٦٠- المزهرفي علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، شرح وتصحيح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ،مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط ٣ ، د.ت .
- ٦١- مسائل في المعجم ، ابن مراد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١٩٩٧، ١
- ٦٢- المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، الأميرمصطفى الشهابي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٦٥م .
- ٦٣- المعجم العربي : نشأته وتطوره ، د.حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- ٦٤- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، دار الدعوة ، د.ت .
- ٦٥- المعرب من الكلام الأعجمي ، الجواليقي ، تح د. ف. عبد الرحيم ، دارالقلم دمشق ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م .
- ٦٦- مفاتيح العلوم ، الخوارزمي ، القاهرة ، ١٣٤٢ هـ .

-
- ٦٧- مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تح عبد السلام هارون ، القاهرة، ١٣٦٦ هـ -
١٣٧١ هـ .
- ٦٨- المنجد في اللغة ، كراع النمل ، تح د.أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي
القاهرة ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ٦٩- المولد في اللغة العربية ، د. حلمي خليل ، دارالنهضة العربية ، بيروت ط ٣
- ٧٠- النحت في العربية قديما وحديثا ، د. رفعت هزيم ، مجلة مجمع اللغة العربية
الأردني (ع ٧٨) .
- ٧١- النحت في اللغة العربية ، نهاد الموسى ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض،
السعودية ، ١٩٨٤ م هـ .

Abstract

This research examines the issue of the amplification of linguistic wealth in Arabic, the factors of its existence and its increase, and the extent of the influence of these factors on the witnessed amplitude of Arabic and its verbal and semantic richness. The research fell into an introduction in which the researcher examines the Arabic verbal abundance, which enabled it to fulfill the needs of its linguistic users and not its impotence or stagnation over its different ages. The research contained two parts, the first part of which included investigation about the factors of abundance of words in Arabic in what is known as vertical development, so I talked in it about the phenomena of derivation and generation of expressions, borrowing and Arabization from foreign languages and the synonyms of terms and its role in meaning, and the second part included examination of the factors of horizontal development, which are related to the development of semantics, the word is one, but it has multiple meanings, or it carries new connotations, so my discussion came about the phenomenon of the verbal joint and the phenomenon of contradiction in the meaning and the role of metaphor in the development of semantics and their increase and semantic changes, as they are the affecting factors in the linguistic inflation in Arabic. Then the conclusion of the research came with its findings and recommendations, followed by the research margins and the list of sources and references.

Key Words: Linguistic inflation –Arab Inflation– Inflation factors